

التغيرات السكانية فى محافظة البحر الأحمر

(1976-2006)

أحمد حسن نافع^(*)

ملخص

تناولت الدراسة التغيرات السكانية فى محافظة البحر الأحمر (1976 - 2006)، وجاءت فى أربعة أجزاء ، تناول الجزء الأول تغيرات النمو السكانى على مستوى المحافظة ككل وعلى مستوى الريف والحضر وعلى مستوى الأقسام الإدارية ، وتبين تفوق معدل النمو فى محافظة البحر الأحمر على نظيره على مستوى مصر خاصة فيم بين 1996 - 2006 ، وفى الجزء الثانى درس الباحث تغيرات التوزيع المكانى للسكان، وجاء التباين واضحاً بين الريف والحضر حيث يغلب على المحافظة الطابع الحضرى سكانياً كما تظهر هيمنة المدينة الأولى على أكثر من نصف سكان المحافظة، إلى جانب التباين فى الكثافة السكانية العامة والصفائية بين أقسام المحافظة ، التى بلغت أقصاها فى القصير والغردقة ودون ذلك بكثير فى الأقسام الأخرى. وفى الجزء الثالث ركزت الدراسة على تغيرات الخصائص السكانية ، خاصة الخصائص النوعية والتى أظهرت تبايناً كبيراً فى نسبة النوع ، وكذلك فى صغار ومتوسطو السن بسبب الهجرة الوافدة إلى المحافظة، وأوضحت انخفاض نسبة الأمية وإرتفاع نسبة أصحاب الشهادات والتى تتفق مع متطلبات سوق العمل ، فضلاً عن التغير فى الأنشطة الإقتصادية فى مدن المحافظة، وإرتفاع نسبة الأجانب وفى بعض الأقسام دون البعض الآخر. وفى الجزء الرابع أوضحت الدراسة أهمية بعض العوامل المؤثرة فى التغيرات السكانية وفى مقدمتها السياحة وتطورها من خلال منشأتها والعاملين فيها.

* أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة عين شمس.

Population Change in the Red Sea Governorate (1976 – 2006) Abstract

This study deals with population changes in the Red Sea governorate; In section 1 The study shows that the Red Sea population growth rate average is higher than the national average especially in 1996 – 2006. Section 2, which is concerned with the spatial pattern changes of population and that the difference is clearer between urban and rural area .Urban dominance is very clear in Hurghada City which contains more than half of the population of governorate. Population density differs from urban to rural areas, and greatest in Queasier and least in the other districts. In Section 3 the study deals with population characteristics such as sex ratio which differs from children to youth as a result of migration to the Red Sea governorate. The study also shows that the educational characteristics reveal a decrease in illiteracy ratio and an increase in certificated people, and, changes in economic activities, The study in addition explores the importance of foreign migration in population increase the foreign ratio. In the last section the study shows the importance of some other factors affecting population changes.

يشغل موضوع سكان مصر بال كثير من المهتمين وأصحاب الرأي ومتخذى القرار، سواء على مستوى مصر عامة أو بعض أجزائها خاصة. وتعد المشكلة السكانية بجوانبها المتعددة قضية محورية للبحث العلمى الجغرافى، وإذا كان النمو السكانى وزيادة معدلات المواليد، يمثل أبرزها؛ فإن مشكلة التوزيع الجغرافى أو التكتيف الرأسى للسكان فى الوادى والدلتا، إذ يتركز أغلب السكان فى 4 % من مساحة مصر فقط، والتغير فى خصائصهم يمثل أهم جوانب هذه المشكلة؛ إذ تعد كثافة السكان فى الصحارى المصرية من أدنى الكثافات السكانية فى العالم، وبطبيعة الحال فإن مشكلة مصر السكانية مفادها عدم التوازن بين السكان والموارد (محمد سالم مقلد، 2006 : 205).

ولما كانت قضية إعادة التوزيع السكانى بين أقاليم مصر الجغرافية ذات أهمية متزايدة، فقد نحت الدولة منحى واضحا تمثل فى مشروعات التنمية الزراعية على هوامش الوادى والدلتا وشمالى سيناء وتوشكى وشرق العوينات وغيرها، والتنمية السياحية كما هو فى حالات محافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء ومطروح، تلك التى ساعدت على جذب السكان للعمل فى السياحة بأنماطها المختلفة. وإذا كانت عوامل الجذب تتمثل فى خصائص الإقليم الطبيعية؛ فإن التركيز السكانى ظهر فى مواضع محددة (مدن). ولما كانت السياحة اللاعب الأساسى فى جذب السكان فى بعض المواضع، فإن التعدين والموانئ كان لهما الأثر الواضح فى البعض الآخر، بوصفهما ضرورة ملحة نحو تعمير الصحارى المصرية بوصفه ضرورة من ضروريات الأمن القومى.

ويتناول هذا البحث التغيرات السكانية، وذلك لتأثيرها الكبير فى توجيه سياسة التنمية فى المجتمع، سواء أكان هذا المجتمع يتميز بوفرة موارده أو بقلتها وندرتها، وفى كل الأحوال تؤثر هذه التغيرات فى حجم السكان وتوزيعهم وخصائصهم وتحركاتهم، ولأن تحديد هذه التغيرات يساعد على الوصول إلى نتائج من شأنها تحقيق التنمية فى المنطقة.

وتعتمد دراسة التغيرات السكانية على استخدام بعض الطرق الإحصائية لتحليل النمو السكانى واتجاهاته والتوزيع المكانى للسكان وأخيرا الخصائص السكانية، وأن الكشف عن التغير لا يتوقف عند هذا الحد بل يبحث عن التباين فى التوزيع تَشْتَتاً وتركزا، وكل منها يرتبط بجملة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، التى تختلف فى درجة تأثيرها. وتعتمد هذه الدراسات على نوعين من البيانات؛ الأول: البيانات المنشورة مثل بيانات التعدادات السكانية فى المدة 1976 - 2006، والآخر: البيانات غير المنشورة الصادرة عن مركز المعلومات ودعم

اتخاذ القرار بالمحافظة. وحسب علم الباحث جاءت منطقة الدراسة ضمن دراسات عدة، يصعب حصرها، عن سكان مصر أو بعض جوانبه، ولكنها لم تدرس سكانيا على نحو مستقل من قبل.

فكرة البحث وأهدافه : كان لصدور النتائج الأولية لتعداد 2006 الأثر الأكبر في فكرة البحث؛ إذ أظهرت مقارنات السكان مع نظيرتها في 1996، تغيرا واضحا، سواء في الحجم أو التوزيع أو الخصائص؛ وهو مما شكل دافعا نحو دراسة الموضوع، وتحددت أهدافه فيما يأتي :

- الكشف عن التغير في خريطة النمو السكاني ومكوناته .
- إظهار التباين المكاني للسكان ومدى التركيز والانتشار.
- تحديد شكل التغير في الخصائص السكانية.
- تحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في التغيرات السكانية.

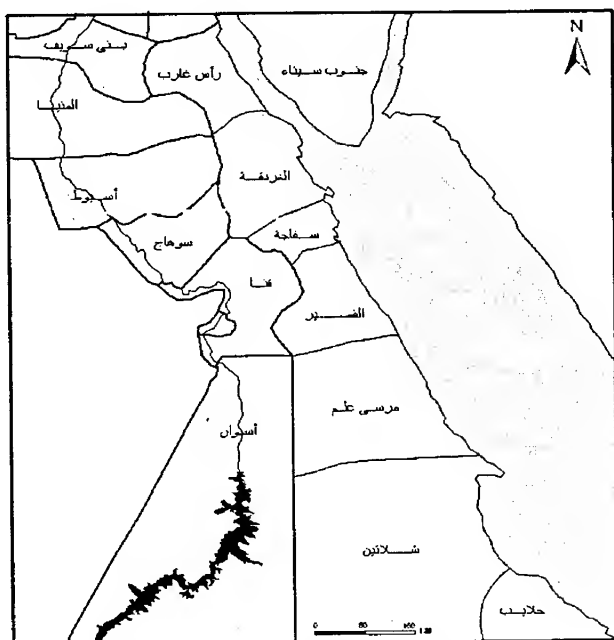
أسلوب البحث ومنهجه : تعتمد دراسات التغيرات السكانية على منهج وصفي تحليلي يهتم بتحليل الظاهرة وعناصرها والعوامل المؤثرة فيها وعلاقتها بغيرها من العناصر وأسباب تباينها وتغيرها (عبد الله أبو العينين ، 2006 : 292)، إضافة إلى المنهج الأصولي الذي يركز على دراسة بعض العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في صورة التوزيع السكاني بهدف إبراز الشخصية السكانية للمحافظة، واستخدمت الدراسة بعض الأساليب الكمية للخروج بنتائج دقيقة، وأخيرا تمثيل البيانات بيانيا وكرتوجرافيا.

وتعد محافظة البحر الأحمر واحدة من المحافظات الصحراوية في مصر التي تشغل مساحة 119 ألف كم² تعادل 12 % من مساحة مصر، وتمتاز بامتدادها الطولي من أقصى الجنوب، إذ الحدود المصرية السودانية، حتى محافظة السويس شمالا ، ومن الشرق، إذ البحر الأحمر وخليج السويس بسواحل طولها 1080 كم ، ومن الغرب، إذ محافظات وادي النيل من أسوان جنوبا إلى بنى سويف شمالا (شكل 1) ، وهى بذلك واحدة من أكبر المحافظات المصرية مساحة، وهى من المحافظات الساحلية التي تزخر بكثير من المقومات السياحية والتعدنية التي تقوم عليها أنواع متعددة من الأنشطة الاقتصادية.

ويمتد ساحل البحر الاحمر في مصر لمسافة قدرها 740 كم، بين دائرتي عرض 22 و 27 درجة شمالا، وتتخذ مراكز العمران الساحلى والقرى السياحية من السهل الساحلى مواضع لها، خاصة في مناطق اتساعه وهى مناطق التقاء المراوح الفيضية بالسهل الساحلى، كما يضيق السهل الساحلى كما هو الحال على طول امتداده، ولا يتسع إلا فى مواضع محددة كما هى فى رأس بناس، ويتميز

السهل الساحلي بتضاريس غير منتظمة يقطعها عدد من الأودية المتسعة أو المراوح الفيضية وتشكل شريطاً ضيقاً يتفاوت عرضه ما بين 250 متراً و 1500 متر، وعادة يتسع نسبياً عند الغردقة وجنوب سفاجا ومرسى علم وجنوباً عند وادي أبو غضون .

وتشغل الجبال مساحة واسعة من محافظة البحر الأحمر، وتمتد في سلسلة غير متصلة مستقيمة بمحور شمالي غربي جنوبي شرقي من الساحل كلما اتجهنا جنوباً، وتفصل هذه السلسلة عن بعضها الأودية المنحدرة ناحية البحر الأحمر. أما المراوح الفيضية فهي من الأشكال الإرسابية واسعة الانتشار في منطقة الدراسة



شكل (1) التوزيع الجغرافي والتقسيم الإداري لمحافظة البحر الأحمر 2006

وتتكون عند نهايات الأودية عندما يقل الانحدار بشكل مفاجئ، وتتكون الإرسابات على شكل مروحة من الرواسب مثل مروحة وادي العميجي التي نشأت عليها مدينة القصير (أحمد زايد ، 2006: 47-48). هذا إلى جانب المصاطب الوديانية والمانجروف. ويتميز خط الساحل بالاستقامة في أغلب مواضعه وبوجود بعض الرعوس الأرضية والجزر والخلجان والشروم والسبخات، فضلا عن النباتات الطبيعية .

ولقد تباينت مراكز العمران في نشأتها، فقد نشأت مدينة الغردقة أساسا نتيجة اكتشاف البترول في منطقة جمسة التي تقع إلى الشمال من المدينة بحوالي 20 كم، في حين نشأت مدينة سفاجا بوصفها مدينة تعدين فوسفات، التي تغير نشاطها الأساسي وأصبحت تمارس الوظيفة التجارية بحكم وجود ميناء سفاجا أحد أهم الموانئ على البحر الأحمر، وكانت نشأة مدينة القصير تاريخيا قديما ثم تحولت إلى مدينة تعدين، والآن وبعد نفاد خام الفوسفات تعاني المدينة وبعض القرى التابعة لها من أن تتحول إلى مدن أشباح، لكنها - القصير - دخلت مؤخرا في مجال السياحة لتمارسها بوصفها وظيفة كي تحافظ على بقائها.

أما مدينة مرسى علم فهي من المدن حديثة النشأة مقارنة بغيرها من المدن، نجدها تمارس الوظيفة السياحية التي تكاد تنتزع الشهرة من عاصمة الإقليم لتجذب السياحة بأنماطها المختلفة نحو الجنوب لا سيما سياحة الغطس (أحمد زايد، 2006، 22) ولا تختلف مدينة رأس غارب في أنها نشأت بوصفها مدينة للعاملين في البترول واستمرت كذلك، أما مدينة الشلاتين فتحتل موقعا يشغل النهايات الدنيا لدلتا وادي حوضين التي تأخذ شكل لسان في البحر، وهي أحد الأسواق الدولية بين مصر والسودان، وهي مدينة في طور التكوين والتشكيل العمراني، وإذا كانت الغردقة يكثر بها غير المصريين من أوروبا ونحوها، فيكثر في الشلاتين السودانيون. ولا تختلف بقية مراكز العمران كثيرا عما سبق، سواء أكانت للتعدين أم كانت الزراعة والرعى .

وعموما ترتبط هذه المدن بنظيراتها في وادي النيل بمجموعة من الطرق العرضية منها طريق أسبوط الغردقة وطريق قنا سفاجا (أقصر الطرق) وطريق القصير فقط وأخيرا طريق إدفو مرسى علم، وجميع هذه الطرق تتخذ من الأودية مسارا لها.

وتحدد عناصر دراسة الموضوع فيما يلي:

أولا : تغيرات النمو السكاني.

ثانيا : تغيرات التوزيع السكاني.

ثالثا : تغيرات الخصائص السكانية .

رابعا : الهجرة .

خامسا: العوامل المؤثرة في التغيرات السكانية.

أولا : تغيرات النمو السكاني

1- النمو السكاني :

فى ضوء تباين عدد سكان المحافظة من عام إلى آخر، يمكن الإشارة إلى معدلات النمو السكاني (جدول 1) ، ففى المدة 76 - 1986 قدرت الزيادة السكانية بنحو 34309 نسمة، وارتفاع معدل النمو السنوى الذى بلغ 3.6 % والذى تفوق على المتوسط القومى وكان وراء ذلك توافر الوظائف الإدارية لإنشاء المصالح الحكومية والمدارس والهيئات والبحث عن المعادن، وقد كانت محافظة البحر الأحمر بعيدة إلى حد ما عن بؤرة الاهتمام ؛ إذ كانت تفتقر إلى مشروعات التنمية أو فرص الاستثمار التى جاءت فى الفترات اللاحقة، وبدأت تلقى اهتماما متزايدا بدليل ارتفاع معدل نموها مقارنة بنظيره على المستوى القومى.

وفى المدة 86 - 1996 شهدت محافظة البحر الأحمر طفرة فى معدل النمو السكاني الذى بلغ 5.6 % ؛ أى أكثر من ضعف المعدل القومى ، وبزيادة عددية قدرها 67991 نسمة؛ إذ لاقت هذه المحافظة طفرة فى الإستثمار السياحي على ساحل البحر الأحمر خاصة بعد نجاح هذه المشاريع على ساحل خليج العقبة ومنطقة شرم الشيخ أى لم تعد محافظة البحر الأحمر من محافظات الطرد السكاني كما كانت قبل 1976.

جدول (1) معدلات النمو السكاني فى محافظة البحر الأحمر

القسم	معدل النمو السنوى			التوزيع النسبى للزيادة السكانية %		
	86/76	96/86	06/96	86/76	96/86	06/96
الفردقة	5.8	10.3	9.8	34.8	57.1	76.1
القصير	2.5	0.2-	2.6	23.1	1.0 -	6.3
م . علم			7.0		5.0	2.6
ر. غارب	2.6	3.1	1.2	17.4	11.3	2.7
سفاجا	4.1	5.4	3.0	19.1	16.4	7.6
الشلاتين	5.8	9.8	4.5	5.7	8.7	4.1
حلايب			2.7		2.5	0.4
الإجمالى	3.6	5.6	6.1	100	100	100
				34309	67991	130918
مصر	2.8	2.1	2.04			

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر ، سنوات مختلفة، والحسابات للباحث.

أما في المدة 1996 - 2006 فقد بلغ المعدل على مستوى المحافظة 6.1 % ويعادل ثلاثة أمثال المعدل القومي (2.04 %) ، وبناء على هذا المعدل تباينت أقسام المحافظة، فمنها ما حقق معدلات نمو مرتفعة (+ 6.1 %) مثل الغردقة (9.8 %) ومرسى علم (7 %) ، ومنها ما حقق معدلات نمو منخفضة عن معدل المحافظة (- 6.1 %) ومثلتها بقية أقسام المحافظة . وجدير بالذكر أن أغلبها حقق معدلات نمو أعلى من المعدل القومي ، عدا رأس غارب الذي حقق نمواً منخفضاً (نسبياً) قدره 1.2 %؛ أي أن أغلبها يستقبل هجرات وافدة وبمعدلات متفاوتة أعلاها الغردقة وأدناها القصير، مع ملاحظة أن أياً من أقسام المحافظة لم يحقق نمواً سالباً ، وأن انخفاض معدلات النمو في قسم القصير قد يضعه في فئة مناطق الطرد السكاني .

أما عن نسبة الزيادة السكانية فقد ظهرت بشكل واضح في مدينة الغردقة وحدها، إذ زادت نسبتها من أكثر من الثلث إلى نحو الخمسين إلى أكثر من ثلاثة أرباع الزيادة السكانية في المحافظة في الفترات المذكورة على الترتيب. وهنا يتضح بجلاء أثر السياحة وجذبها للعمالة عاما بعد آخر. وفي المقابل تناقصت نسبة مدينة رأس غارب من 17.4 % إلى 2.7 % في الفترتين الأولى والأخيرة إذ أنها منطقة بترول ومحظور قيام مشروعات للسياحة برغم أنها الأقرب للسويس ومن بعدها القاهرة.

2- النمو الطبيعي للسكان :

بقراءة الجدول (2) الذي يبين النمو الطبيعي للسكان يتضح ما يأتي :

- تساوى متوسط معدلات المواليد في محافظة البحر الأحمر مع مثيلاتها على المستوى القومي في 1986/76 ، في حين نجدها تتناقصت في 1996/86 وبشكل واضح في الريف، وبشكل بسيط جدا في الحضر .

جدول (2) متوسط معدلات النمو الطبيعي للسكان في محافظة البحر الأحمر (في الألف)

المستوى والإقليم		المواليد		الوفيات		الزيادة الطبيعية	
		البحر الأحمر	مصر	البحر الأحمر	مصر	البحر الأحمر	مصر
76 - 1986	حضر	0	35.2	0	9.6	0	25.6
	ريف	0	41.7	0	11	0	30.7
	الإجمالي	38.9	38.9	7.9	10.4	30.6	28.5
86 - 1996	حضر	28.1	29.1	4.5	7.1	23.6	22
	ريف	9.9	33.3	3.7	7.7	6.2	25.6
	الإجمالي	24.3	31.5	4.4	7.5	29.9	24

المصدر : فتحي عبد الحميد بلال ، 2002 ، صفحات 79 ، 85 ، 89.

- جاء التناقص في متوسط معدلات المواليد واضحا من 39 في الألف تقريبا في المدة الأولى إلى 24.3 في الألف في المدة التالية ، وبنسبة تناقص بلغت في البحر الأحمر 62.4 % وفي مصر 82.4 % .
- تناقص متوسط معدلات الوفيات إلى نحو النصف وفي مصر إلى نحو الثلث من المدة الأولى إلى المدة الثانية على الترتيب.
- إذا كان التناقص جاء طفيفا في متوسط معدلات الزيادة الطبيعية في البحر الأحمر؛ فإنه كان واضحا في مصر .
- أثرت الهجرة بشكل واضح في تباين معدلات المواليد والوفيات وكذا الزيادة الطبيعية؛ إذ أن انخفاض معدلات المواليد عن مصر أدى إلى ارتفاع نسبة فئات السن الصغيرة؛ إذ أن الشباب في مستقبل العمر، وإذا كانت معدلات الزواج مرتفعة ، فإن معدلات الإنجاب محدودة.
- كما أن انخفاض معدلات الوفيات في البحر الأحمر عن مصر، بسبب التركيب العمري وارتفاع نسبة المهاجرين في سن العمل؛ إذ تقل معدلات الوفيات بشكل طبيعي بينهم.
- تأثرت مكونات النمو الطبيعي للسكان في البحر الأحمر مثلها في ذلك مثل بقية المحافظات المصرية .
- كان للمواليد أثر واضح في انخفاض معدلات النمو الطبيعي للسكان ، متأثرة في ذلك بمجموعة العوامل المؤثرة في الإنجاب من عدمه في فترة القدرة على الإنجاب؛ مثل سن الزواج والطلاق والتحمل والإنصال، إلى جانب مجموعة العوامل التي تؤثر في الإنجاب في أثناء الزواج ومنها استخدام وسائل تنظيم الأسرة وعلاقتها بالمستوى التعليمي والخصوبة وعمل الأنثى والبطالة التي تؤخر سن الزواج ، ومن ناحية أخرى ترتفع الخصوبة في بداية التحول الاقتصادي والاجتماعي لفترة زمنية محددة، ثم تنخفض تدريجيا حتى تصل نتائج التغير الاجتماعي إلى جميع الفئات السكانية من حيث الدخل والعمل (Judith,E.J.,1996,P. 14).
- إذا كانت الوفيات تؤثر (بانخفاض معدلاتها) في النمو الطبيعي - بالإيجاب - وكان وراء ذلك كثير من العوامل منها انتشار الوعي الصحي بين السكان وزيادة إدراكهم لأهمية الطب الوقائي وليس العلاجي فقط خاصة الأطفال، وأخيرا تحسن مستوى المعيشة وما يصاحبها من تحسن في مستوى الغذاء؛

فإن محافظة البحر الأحمر تعد حالة خاصة بسبب تأثير الهجرة الواضح فى التركيب العمرى.

- أسهم صافى الهجرة بنحو 62.2 % من الزيادة الكلية للسكان خلال المدة (86 - 1996) مقابل 37.4 % فقط للزيادة الطبيعية للسكان (محمد سالم مقلد ، 2006 : 221).

ثانيا : تغيرات التوزيع الجغرافى للسكان 1- سكان البحر الأحمر بين 1976 و 2006 :

بلغ حجم سكان محافظة البحر الأحمر 62392 نسمة في عام 1976 ، وزاد إلى 89742 نسمة في عام 1986، ثم تضاعف تقريبا في عام 1996، وتضاعف مرة أخرى في 2006 . حتى وصل إلى 288233 نسمة ، وتمثل بذلك 0.17% من سكان مصر فى 1976، لترتفع نسبتها إلى 0.4% من سكان مصر فى 2006، وإذا كان الحجم السكاني قد تضاعف 4.6 مرات في ثلاثين عاما ، فقد تضاعفت نسبته من سكان مصر 2.35 مرة، وحتى يمكن الإساهام مع المخططين ومتخذى القرار فى وضع الاستراتيجيات العامة للمحافظة للتحويل نحو التوازن السكاني، ويمكن الإشارة إلى عدد مرات تضاعف الحجم السكاني لما لهذه الزيادة السكانية من تأثيرات فى خطط التنمية الراهنة، فعلى مستوى المحافظة عامة نجد أن إجمالى عدد سكانها قد تضاعف 4.6 مرات خلال المدة 2006/76 ، وتباينت أقسامها فى ذلك فقد تضاعف حجم سكان الغردقة 17.4 مرة ، فى حين جاءت بقية أقسام المحافظة أقل عددا فى مرات التضاعف، أعلاها قسم رأس غارب (مرتان) وأدناها قسم القصير (1.6 مرة).

ويتوزع الحجم السكاني بين الريف والحضر بشكل غير متوازن؛ إذ بلغت نسبة الأول 4.4 % مقابل 95.6% للثانى، بعد أن كانت 3 : 1 فى 1996 ، ولا شك فى أن وراء هذا التفاوت بين الريف والحضر من ناحية وبين العاميين الأخيرين من ناحية أخرى عدة عوامل تأتي فى مقدمتها الهجرة إلى المحافظة للعمل فى مجال السياحة ونداعياتها الوظيفية. وإذا حددنا عام 1976 سنة الأساس (جدول 3) نجد أن نسبة التغير بلغت 162% ، و 282% ، و 520% لإجمالى سكان المحافظة فى 1986، و 1996، و 2006 على الترتيب.

ومن قراءة أرقام الجدول (3) شكل (2) يتضح ما يأتى :

- أن هناك تباينا بين أقسام المحافظة بعضها وبعض، إذ جاء قسم القصير فى مقدمة أقسام المحافظة فى 1976 وبه أكثر من ثلث سكانها، يليه رأس غارب

بالربع تقريباً؛ أي أنهما يضمنان معا نحو ثلاثة أخماس سكان المحافظة، في حين اقترب الغردقة من سفاجا سكانا وبهما معا أكثر من ثلث سكان المحافظة.

- أما في 2006 فقد تصدر قسم الغردقة أقسام المحافظة؛ إذ استحوذ على 55.8% من السكان، ولعل السبب في ذلك الهجرة والضم الإداري، في حين اقتسما قسما القصير وسفاجا ربع السكان، أي يتركز في هذه الأقسام الثلاثة نحو أربعة أخماس السكان، و يتوزع الباقي بين الأقسام الأربعة الأخيرة.

- أما من حيث ترتيب أقسام المحافظة حسب الحجم السكاني فنجد أن هناك أقسام تقدمت رتبته وفي مقدمتها الغردقة ثم سفاجا، وأخرى تأخرت رتبته وهي القصير ورأس غارب، في حين حافظت الأقسام الأخرى على رتبته في السنوات المختلفة. ويكمن السبب في تقدم رتبة بعض الأقسام في ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالهجرة الوافدة، إلى توافر فرص العمل في مجال السياحة، تلك التي أحدثت تغيرا سكانيا واضحا في مدينة الغردقة فضلا عن الضم الإداري لمنطقة السقالة التي أثرت في التقسيم الداخلي للمدينة إلى قسمين : قسم أول وقسم ثان، أما سفاجا فيقف وراءها الهجرة المرتبطة بأنشطة النقل (ميناء سفاجا) والصيد والتعدين (الفوسفات). أما عن أسباب تأخر رتبة أقسام القصير ورأس غارب فبسبب ارتباطها بأنشطة التعدين المحدودة في توسعاتها وإمكاناتها، ومن ثم قدرتها على استيعاب السكان بأعداد بسيطة.

- أما عن الأقسام التي حافظت على ترتيبها فكانت الشلاتين ومرسى علم وحلايب، فهي صغيرة وتكاد تقتصر على سكانها المحليين؛ أي أن الهجرة غير مؤثرة فيها، وإن كان قسم الشلاتين تأثر بالهجرة النازحة (بعد تسوية أوضاع السودانيين فيها)، وأما مرسى علم فالمرجح أن إمكاناتها السياحية لم تستثمر بعد في جذب مزيد من السكان.

ولفهم تغيرات صورة التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة البحر الأحمر فإن الفروق النسبية بين كل سنة وأخرى جاءت موجبة لبعض الأقسام وهي الغردقة؛ إذ زادت الفروق النسبية من 4.7% إلى 17.6%، وجاءت سالبة للبعض الآخر، فمرسى علم تتناقصت فروقه النسبية من 2% إلى 0.2% في الفترات نفسها، ولا شك أن هذا دليل على تباين معدلات الزيادة السنوية التي كان لها أثر كبير في تغيير صورة التوزيع السكاني في المحافظة.

جدول (3) التوزيع النسبي للسكان فى البحر الأحمر

القسم	1976	1986	1996	2006
الفردقة	19.2	24	38.2	55.8
القصير	35.2	31.5	17.6	12.5
مرسى علم			2.1	2.4
رأس غارب	25.7	23.2	18.1	11.1
سفاجا	16.7	17.4	17	12.4
الشلاتين	3.2	3.9	6	5.1
حلايب			1.1	0.8
%	100	100	100	100
الإجمالى	عدد	55415	89724	157315
				288233

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر ، سنوات مختلفة، والحسابات للباحث.

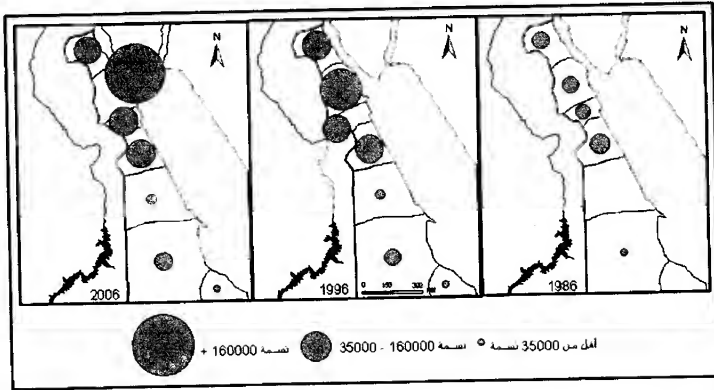
نخلص مما سبق إلى أن هناك تركزا سكانيا واضحا فى قسم الفردقة ؛ إذ يتركز به 55.8 % من السكان، والباقي للأقسام الستة الأخرى فى المحافظة، ويرجع ذلك إلى إرتفاع معدلات الهجرة، إذ تتركز المنشآت السياحية وما يتداعى عنها من وظائف تجارية وخدمية. ويعد استحواذ الفردقة على هذا الحجم السكانى مؤشرا على تزايد معدلات التركيز السكانى فى المحافظة، ويبدل بوضوح على اختلاف الأهمية النسبية لخصائص موضع المدينة، التى تمثل منطقة التركيز السكانى الأولى والتى شهدت تغيرا واضحا فى حجمها السكانى.

2- توزيع السكان حسب النمط السكانى :

تبين من خلال تطور الخريطة الإدارية لمحافظة البحر الأحمر، أنها تضم عددا من مراكز العمران الريفى والحضرى، الأولى أكثر عددا (20 قرية)، والأخرى محدودة العدد (ست مدن فقط) ، وإذا كانت طبيعة المحافظات الصحراوية مدنها أكثر سكانا من قراها، على عكس المحافظات الريفية التى يغلب عليها

التغيرات السكانية في محافظة البحر الأحمر (1976-2006)

التجانس، فإن محافظة البحر الأحمر تمثل نموذجا واضحا للمحافظة التي يتفوق فيها الحضر على الريف؛ إذ تباينت نسبة السكان فيما بين 1976 و 2006 ، بين الريف والحضر، إذ بلغت النسبة 12.6 % للريف في 1976 ، وتضاعفت إلى 25.3 % في 1996 ، بينما في 2006 انخفضت وبشكل ملحوظ حتى وصلت إلى 4.4 % (جدول 4) والسبب في ذلك الضم الإداري سواء إلى مدينة الغردقة أو إلى مدينة القصير .



شكل (2) توزيع السكان على مستوى أقسام محافظة البحر الأحمر (1986-2006)

جدول (4) تغيرات نسبة سكان الريف والحضر في محافظة البحر الأحمر

السنة	السكان			نسبة التغير %		
	الحضر	ريف	الإجمالي	الحضر	ريف	الإجمالي
1976	87.4	12.6	55415	100	100	100
1986	85.5	14.5	89724	158.4	186	161.9
1996	74.7	25.3	157315	242.6	570	283.9
2006	95.6	4.4	288233	568.7	182.7	520.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر ، سنوات مختلفة، والحسابات للباحث.

ومن قراءة هذا الجدول يمكن أن نميز بين مدتين؛ الأولى 1976-1996 والأخرى 1996-2006، ففي المدة الأولى تراجعت نسبة سكان الحضر في المحافظة بشكل تدريجي؛ إذ لم تلق المحافظة فيها الاهتمام الكافي نحو التنمية السياحية من ناحية وصعوبة التوسع المنشآت السياحية في مدن القصير وسفاجا ورأس غارب لاهتمامها بالبترول أو التعدين والنقل، بينما في المدة الأخرى ظهرت القفزة واضحة في سكان الحضر، وهنا تقف الهجرة في مقدمة عوامل الزيادة تلك خاصة إلى المدن. وبرغم التناقص النسبي لسكان الحضر في المدة الأولى، فإن نسبة التغير تضاعفت في الحضر بصورة أكثر انتظاما عنها في الريف. وللتباين الواضح بين الحضر والريف في محافظة البحر الأحمر تتناول الدراسة فيما يلي كلا منها بشيء من التفصيل، وذلك على مستوى أقسام المحافظة المختلفة التي يوضحها جدول (5) وشكلا (3،4):

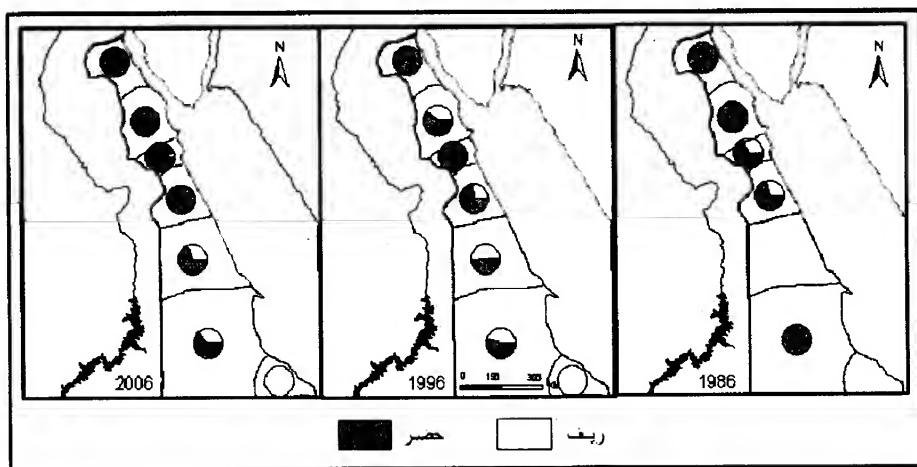
جدول (5) تغيرات نسبة الحضرية ودرجتها في محافظة البحر الأحمر

القسم	نسبة سكان الحضر			درجة الحضرية		
	1986	1996	2006	1986	1996	2006
الغردقة	28.0	30.8	58.4	100	60.2	100
القصير	26.5	17.4	12.7	71.9	74.1	97.5
مرسى علم	1.4	1.7	1.7		48.7	68.9
رأس غارب	26.9	23.3	11.4	99.4	96.5	98.4
سفاجا	14.0	22.7	12.4	68.5	100	95.4
الشلاتين	4.6	4.3	3.4	100	53.9	63.5
حلايب	0	0	0		0	0
الإجمالي	100	100	100			
المتوسط	88.5	74.7	95.6	85.5	74.7	95.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان، محافظة البحر الأحمر، سنوات مختلفة، والحسابات للباحث.

أ - سكان الحضر:

من المعروف أن مصر تفرق بين القرية والمدينة إدارياً، من دون مراعاة لطبيعة المكان وخصائصه، إذ تعد الغردقة مدينة بحجم سكانها البالغ 160746 نسمة ، ومرسى علم مدينة بـ 6796 نسمة ، ويعادل حجم الأولى حجم الأخرى 23.7 مرة. وعلى أية حال فقد بلغ عدد مدن المحافظة ست مدن فى 2006 . ويأتى موضوع سكان الحضر على جانب كبير من الأهمية لعلاقته بالتوزيع السكانى، إلى جانب تغير خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على المحافظات الصحراوية ومنها محافظة البحر الأحمر. وجدير بالذكر أن عدد المدن فى المحافظة زاد من خمس إلى ست مدن فيما بين 1976 و 2006 ، وهى بذلك تعد من أصغر المحافظات المصرية فى عدد المدن، وزاد إجمالى عدد سكان الحضر من 55415 نسمة إلى 275484 نسمة ، وزادت نسبتها من 88.8 % إلى 95.6 % فى العامين المذكورين، والسبب فى ذلك الهجرة .



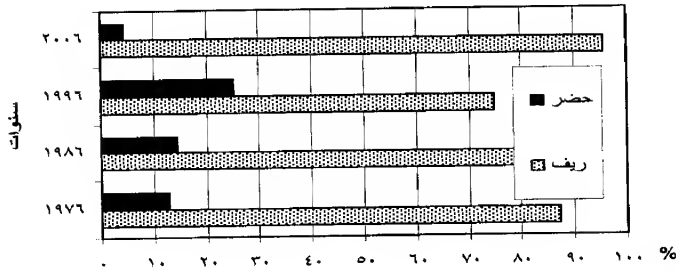
شكل (3) توزيع السكان (ريف وحضر) على مستوى أقسام محافظة البحر الأحمر (1986 - 2006)

بصفة عامة فإن التحولات التنموية عامة والسياحية بوجه خاص أحدثت تغييرات واضحة فى توزيع السكان فى المحافظة عامة والمدن على وجه الخصوص؛ وهو الأمر الذى ساعد على تدفق أعداد متزايدة من المهاجرين إلى مدنها للعمل ، سواء فى مشروعات البنية الأساسية أو فى مجال السياحة ، لدفع عجلة التطور والتنمية المتواصلة؛ وهو مما أدى إلى حدوث ظاهرة التضخم الحضرى فى المحافظة، وقد اتسم تيار الهجرة بالثنائية فى مصدره : من المحافظات المصرية (ريف أو حضر) من ناحية ، ومن خارج الوطن من ناحية أخرى، فضلا عن الهجرة من ريف المحافظة إلى حضرها، والتعديلات الإدارية ، بدليل تناقص نسبة سكان الريف؛ وهو مما أدى إلى تغير نمط التوزيع الجغرافى للسكان.

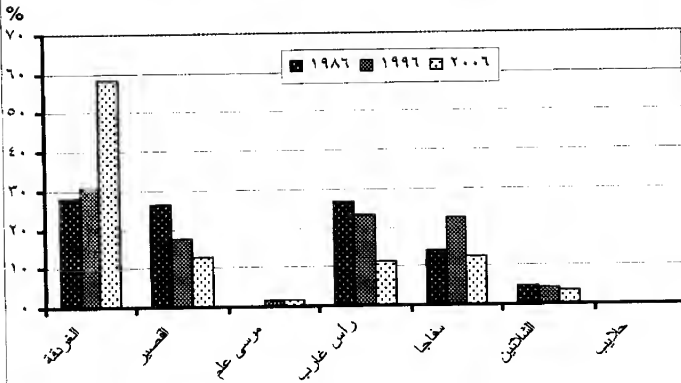
ومع استمرار عملية التحضر نتيجة زيادة عدد المدن فى المحافظة ، فقد زادت نسبة سكانها من إجمالى عدد سكان مدن مصر، من 0.34 % إلى 0.46 % إلى 0.89 % فى سنوات 1976 و 1996 و 2006 على الترتيب ؛ وهو ما انعكس على ترتيبها بين المدن المصرية، خاصة الغردقة التى زاد حجمها بمعدلات مرتفعة، ومن ثم انتقلها من فئة حجمية إلى فئة أخرى عامما بعد آخر (أحمد عبد العال، 1991 : 201- 202).

وعلى مستوى مدن المحافظة نجد أن ترتيبها اختلف من سنة إلى أخرى ، ففي 1976 جاءت مدينة القصير فى المرتبة الأولى تليها مدينة رأس غارب بوصفهما نموذجين لمدن التعدين فى مصر، وقد حازت الأولى مثلاً أكثر من ثلث سكان المدن (35.3 %)، وعلى طول المدة 86 - 2006 تقدمت مدن الغردقة وسفاجا وتأخرت القصير ورأس غارب ، وما الفرق بين المدن وبعضها البعض إلا فى معدلات الهجرة إليها ، ويؤكد ذلك أن معدل النمو بلغ 5.3 % ، وأعلاه فى مدينة الغردقة 9.03 % ، تليها الشلاتين 5.56 % ثم سفاجا 4.3 % ، وبقية المدن من دون ذلك ، الأمر الذى انعكس على عدد مرات تضاعف الحجم السكانى الذى بلغ 15.1 مرة للغردقة وخمس مرات للشلاتين ، وبقية المدن أقل من ذلك فى المدة 1976 - 2006.

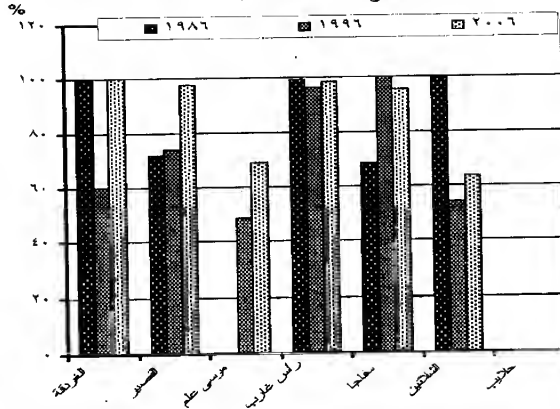
شكل (٤-أ) التغير النسبي السكان (ريف - حضر) في محافظة البحر الأحمر



شكل (٤-ب) التغير النسبي لسكان الحضر في أقسام محافظة البحر الأحمر ١٩٨٦ - ٢٠٠٦



شكل (٤-ج) التغير النسبي لدرجة الحضرية في أقسام محافظة البحر الأحمر ١٩٨٦ - ٢٠٠٦



وتبين من قراءة أحجام المدن فى السنوات المختلفة تغير اسم المدينة الأولى، فبعد أن كانت القصير فى 1976 ، 1986 ، أصبحت الغردقة فى 1996 ، 2006، وبرغم صغر عدد المدن وأن هناك شبه تجانس فى خصائصها ، فإن موقع المدن ووظائفها انعكست على أحجامها فضلاً عن الاهتمام بها، وقد أثر كل ذلك فى مؤشر الهيمنة الحضرية (علاقة المدينة الأولى بالمدن الثلاث التالية لها فى الرتبة) الذى بلغ 57.3 % و 41.6 % و 48.5 % و 230% فى السنوات 1976-2006 على الترتيب، وهو ما انعكس على المدى الحضري الذى زاد من 17762 نسمة فى 1976 إلى 156063 نسمة فى 2006 .

وتبين أن هناك زيادة واضحة فى نسبة سكان الحضر فى المحافظة ، وأن إختلفت من قسم إلى آخر، ومن سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة ، فهناك أقسام أعلى من متوسط المحافظة كانت الغردقة ورأس غارب والشلاتين فى 1986 ، فى حين كانت سفاجا ورأس غارب فى 1996، وأخيراً كانت الغردقة والقصير ورأس غارب فى 2006 ، أما بقية أقسام المحافظة فكانت دون المتوسط فى تلك السنوات . وعموماً تمثل الغردقة منطقة النقل الحضري والسكاني فى المحافظة.

ومن ناحية أخرى تشير البيانات إلى تضاعف أحجام المدن فى معظم أقسام المحافظة، نتيجة التحولات التنموية التى طرأت على المحافظة وجاذبية المدن للإستثمارات والسكان، وينعكس هذا فى أن الاتجاه العام للتحضر فى أقسام المحافظة فى تزايد مستمر. ويمكن إرجاع ذلك إلى تباين معدلات الزيادة السكانية التى بلغت أقصاها فى مدينة الغردقة ومرسى علم ، برغم فارق الحجم السكاني بينهما من ناحية، وبقية أقسام المحافظة من ناحية أخرى، وترتب على ذلك أن تغيرت صورة التوزيع السكاني وارتفعت كثافة السكان بصورة واضحة.

ولاستكمال صورة توزيع سكان الحضر تجدر الإشارة إلى هيراريكية المدن فى محافظة البحر الأحمر، وبرغم قلة عدد المدن ، فإن الأرقام المتوفرة توضح أن العلاقة عكسية بين الرتبة والحجم ، وأن الفارق كبير بين المدينة الأولى والمدينة الثانية ، إذ تعادل الأولى الثانية خمس مرات، وأن هناك عدم انتظام فى علاقة المدينة الأولى بغيرها من المدن، وأن الهيراريكية لا تتضح بشكل يسهل مقارنته بمناطق أخرى ، فهناك فارق بين دراسة هيراريكية المدن فى المناطق الصحراوية أو الساحلية، إذ إن المدن فى الأولى نتاج تطور للنظام العمرانى، فى حين أن الثانية ، مدن إدارية كل منها يلبي حاجة الموقع وخصائص الموضع، وأن استثمار

الموقع ليس بالنسبة إلى مراكز العمران الأصغر والمجاورة وإنما للدولة كلها، أى أن هذه المدن هي وحدات حضرية مستقلة ترتبط أشد الارتباط بخصائص الموضع واستثمار الموقع.

وعند دراسة النمط المكاني لمدن البحر الأحمر، نجد أن توزيعها يكاد يتركز في نصف المحافظة الشمالي، وأن النصف الجنوبي على طول امتداده لا يضم سوى مدينتي مرسى علم والشلاتين، وبإجمالي حجم سكان بلغ 21592 نسمة في 2006، في حين يستأثر النصف الشمالي بأربع مدن. وإذا كانت مدينة الغردقة تمثل القلب السكاني للمحافظة فإنها بذلك تؤثر في أحجام المدن الأخرى. وجدير بالذكر أنه مع استمرار جهود التنمية في المحافظة فقد أصبح نمط توزيع المدن أكثر ثباتاً، ولإيجاد نوع من التوازن يمكن اتخاذ خطوات فعالة للتغلب على الخلل في التوزيع / التوازن من خلال توجيه خطط التنمية بعيداً عن منطقة الغردقة، وبعبارة أخرى فإنه إذا كان القصور الذاتي الجغرافي يزيد من ارتفاع معدلات التنمية في منطقة القلب، فإنه يلزم اتخاذ إجراءات تخطيطية تعمل على توازن القوة الدافعة للتنمية لتشجيع نمو المدن الأصغر حجماً بعيداً عن منطقة القلب (علاء سيد محمود ، 2002 : 25).

والسؤال هو: هل من الممكن التفكير في إعادة توزيع السكان بين أقسام / مدن محافظة البحر الأحمر لإحداث هذا التوازن؟ أم أن الحد من بعض المدن وتوجيه النمو لأخرى هو الأمر الوارد والمقصود، خاصة في ظل مكان تزداد أهميته السياحية.

نخلص مما سبق إلى أن توزيع السكان على مستوى المدن في المحافظة، أوجد نوعاً من الهيمنة الحضرية للمدينة الأولى في كل السنوات، خاصة في 2006. وجدير بالذكر أنه كلما زاد حجم المدن المهيمنة في الإقليم، تبدأ هذه المدن في التحول من الإيجابيات إلى السلبيات كما هي الحال في مدينة الغردقة التي تعد مدينة فريدة بين المدن المصرية؛ إذ تمتد على طول 70 كم ومن ثم فإن سكانها يتوزعون ما بين المدينة القديمة والقرى السياحية شمالاً وجنوباً؛ أى أن سكانها لا يتركزون في رقعة محددة كباقي المدن في الإقليم ولكنهم ينتشرون على رقعة عمرانية كبيرة جداً.

ب - سكان الريف :

تجمع الدراسات الجغرافية على أن هناك ارتباطاً بين الزراعة والريف، وأن الظاهرة الريفية تتشكل من ثلاثة عناصر أساسية هي: الأرض الزراعية وسكان

الريف والعمران الريفي، ولخصوصية محافظة البحر الأحمر الطبوغرافية والمائية، إذ ندرة الأرض الزراعية تتمثل هذه الظاهرة في سكان الريف وعمرانه، وأن ما يوجد بها ما هو إلا نشاط رعوى إلى جانب قرى التعدين كما هي الحال في قسم القصير وقرى الصيد المتباعدة على طول الساحل، ويضاف إليهم البدو الرحل ونحوهم؛ أي أن توزيع العمران عموما يرتبط بموارد المياه أو بمواطن النشاط التعديني، ومن هنا لجأت الدولة إلى تحلية مياه البحر تلبية لاحتياجات السكان، إلى جانب خط المياه القادم من وادي النيل إلى المنطقة، كل هذا دليل على أن مقومات الحياة الريفية في المحافظة ضعيفة ومحدودة ؛ وهو الأمر الذي إنعكس على توزيع العمران الريفي وأحجامه.

وقد بلغ حجم سكان الريف في 1976 نحو سبعة آلاف نسمة ، تضاعف في عشر سنوات ، ثم زاد ثلاث مرات فيما بين 1986 و 1996 ، لينخفض فجأة وبوضوح تام فيما بين 1996 و 2006 ، ليصل إلى نحو الألفين نسمة، والسبب في ذلك الضم الإداري لمنطقة السقالة إلى مدينة الغردقة ، وضم قرية العدوة إلى القصير، وتحويل قرية مرسى علم إلى مدينة مرسى علم، وأخيرا تضاعف أهمية التعدين في المواقع المختلفة وأثرها في صغر الأحجام السكانية فضلا عن الهجرة الداخلية إلى المدن في المحافظة بسبب فرص العمل الأفضل والعائد المادي المنتظم ونحو ذلك من عوامل الجذب السكاني في المدن.

ونظرة سريعة إلى التوزيع النسبي لسكان الريف بين أقسام المحافظة ، نجد أن أكثر من خمسي سكان الريف يتركز في قسم الشلاتين فقط ، يليه حلايب 17.1 % ؛ أي أن ما يقرب من ثلاثة أخماس سكان الريف يتركزون في جنوبي المحافظة، وبإضافة ريف مرسى علم نجد أن ثلثي سكان الريف يتركز في هذه الأقسام الثلاثة، في حين يتوزع الباقي بين الأقسام الشمالية، وعموما فإن الظاهرة الريفية بدلالة الحجم السكاني تتناقص كلما اتجهنا شمالا، ويمكن تقسيم المحافظة إلى قسمين : الأول شمالي حضري ، والآخر جنوبي ريفي، مع العلم أن قسم حلايب وحده يخلو تماما من المراكز الحضرية.

3- التباين المكاني للكثافة السكانية وتغيراتها:

تعد كثافة السكان أحد المقاييس التي تستخدم لتحديد شكل العلاقة بين السكان والمساحة في منطقة الدراسة، وتفيد في معرفة مناطق الثقل والخلل السكاني، وتختلف دراسة الكثافة السكانية من منطقة إلى أخرى إذ تفرض خصائص كل

التغيرات السكانية في محافظة البحر الأحمر (1976-2006)

منطقة اختيار أنسب مقاييسها، ولإظهار التباين المكاني لكثافة السكان في محافظة البحر الأحمر فيما بين 1976 و 2006، يمكن إستخدام الكثافة الحسابية والكثافة الصافية، ومن قراءة بيانات جدول (6) وشكلى (5 و 6) يتضح ما يأتى :

بلغ متوسط الكثافة العامة فى المحافظة 8.1 كم² فى 1976 زادت تدريجياً حتى وصلت إلى 42 نسمة / كم² فى 2006، أى زادت أكثر من خمس مرات فى مدة 40 عاماً، ورغم كل هذا فهى أقل من المتوسط القومى فى كل السنوات.

- تباينت أقسام المحافظة فيما بينها، وفى كل سنة على حدة، إذ جاء قسم القصير فى مقدمة أقسام المحافظة فى عامى 1976 و 1986 ، فى حين جاء قسم سفاجا فى المرتبة الأخيرة، أما فى عامى 1996 و 2006 فقد تبدلت الصورة وجاء قسم الغردقة فى المقدمة، فى حين جاء رأس غارب وسفاجا فى ذيل القائمة.

- وللتلليل على التباين المكاني فى الكثافة السكانية العامة نجد أن عدد مرات زيادتها بلغ أقصاه فى الغردقة 15 مرة ، وفى الشلاتين 8.4 مرات ، وسفاجا 2.2 مرة ، ومرسى علم مرة واحدة.

- بخصوص الكثافة الصافية فقد بلغ المتوسط العام للمحافظة 1314.7 نسمة / كم² فى عام 2006 بعد أن كانت 252.7 نسمة / كم² فى 1976 ، ولثبات المساحة كأحد متغيرات الكثافة؛ فإن الملامح العامة للكثافة الصافية تكاد تطابق الكثافة العامة خاصة فى تباينها المكاني ونسبة تغيرها.

جدول (6) تغيرات كثافة السكان فى محافظة البحر الأحمر (نسمة / كم²)

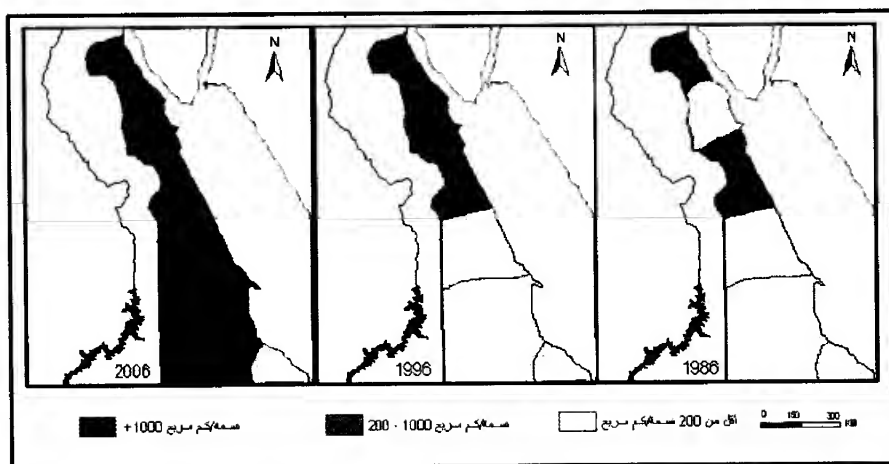
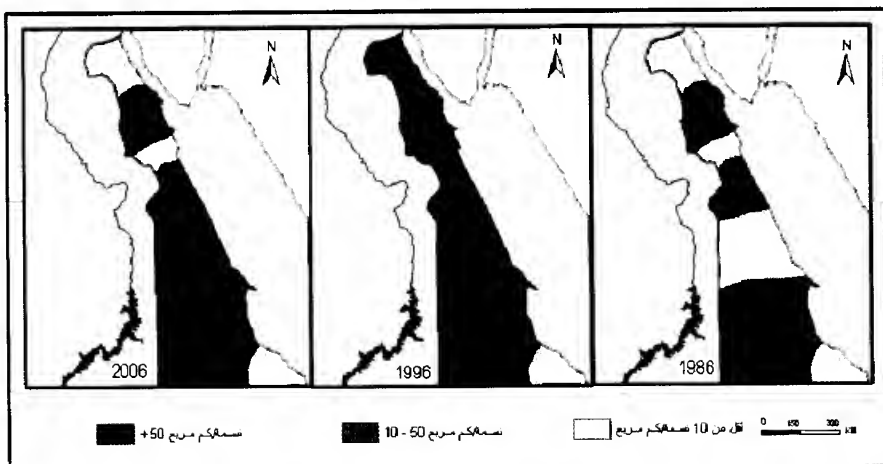
القسم	الكثافة العامة			الكثافة الصافية		
	1986	1996	2006	1986	1996	2006
الشلاتين	11.8	31.4	49.3	141.4	376.7	591.8
الغردقة	16.7	46.8	125.2	222.1	620.7	1660.6
القصير	26.9	26.3	34.2	1825.1	1781.8	2316.3
ر. غارب	5.9	8.1	9.1	579.2	792.1	889.2
سفاجا	4.5	7.6	10.3	432.2	739.9	994.0
مرسى علم	0.0	12.1	24.3	0.0	338.2	679.6
الجملة	13.0	22.9	41.9	409.1	717.4	1314.3

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر ، سنوات مختلفة، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة، والحسابات للباحث.

- أما عن توزيع السكان بين التركز والتشتت، فبعد عرض أنماط الكثافة فى المحافظة فيطرح السؤال الآتى نفسه :هل يميل السكان إلى التركز أم إلى التشتت ؟ وللإجابة عن هذا السؤال يمكن حساب منحني لورنر، ومنه يتضح مدى اقتراب خط التوزيع الفعلى للسكان من خط التوزيع المثالى نسبيا، وتؤكد الأرقام أن 77.6 % و 72.1 % و 52 % من السكان يتركزون فى 40 % من المساحة فى 1976 - 1996، وأن 68.2 % من السكان يتركزون فى 51 % من المساحة فى 2006.

ولما كان الجغرافى يهتم بشكل توزيع الظاهرة (السكان) ومدى تركزها، فيمكن حساب نسبة التركز السكانى بوصفه أحد أهم المقاييس التى تعنى بدراسة العلاقة بين التوزيع العددي والمساحة المأهولة، وتزيد قيمتها كلما تجمع السكان فى نقطة واحدة، وتقل عندما يتسم التوزيع بالانتشار فى منطقة واسعة. وعلى مستوى محافظة البحر الأحمر نجد أن نسبة التركز السكانى تناقصت من 37.7 درجة فى 1976 إلى 32.2 ، فى 1986 إلى 17.4 فى 2006. ويتضح مما سبق أن نمط توزيع السكان فى المحافظة يميل إلى الانتشار وليس إلى التركز.

وعلى مستوى أقسام المحافظة نجد أن هناك أقساما تتفوق فيها نسبة السكان على نسبة المساحة وهى الغردقة والقصور والشلاتين تضم 77.6 %، 72.1 % ، 52.6 % من السكان فى سنوات 1976 و 1986 و 1996 على الترتيب، أما فى 2006 فتضم الغردقة والشلاتين وحدهما 68.2 % من السكان، أما بقية الأقسام فقد تفوقت فيها نسبة المساحة على السكان .



ثالثا : تغيرات الخصائص السكانية

تتعدد الخصائص السكانية ما بين طبيعية (السن والنوع والسلالة) واقتصادية (النشاط والحالة العملية والمهنة) واجتماعية (التعليمية والزواجية والجنسبة والديانة واللغة)، وتعد دراسة الخصائص السكانية المدخل الرئيس لحل مشكلة السكان، إلى جانب عمليات التهجير واتباع سياسات سكانية لمنع التزايد السكاني، بل أصبحت التنمية البشرية وتحسين الملامح الديموجرافية للسكان هى الهدف لتخفيض معدلات المواليد المرتفعة وتحقيق التنمية الاقتصادية (فايز العيسوى ، 2006 : 14)، وفيما بأتى عرض لكل منها فى محافظة البحر الأحمر :

1- الخصائص النوعية للسكان:

تعد الخصائص العمرية النوعية نتاج العوامل المؤثرة فى النمو السكاني (مواليد ووفيات وهجرة)، لذا فإن دراستها تساعد على فهم دور هذه العوامل فى النمو واتجاهاته، وما يرتبط بها من دراسة الحالة الزواجية والنشاط الاقتصادي والتعليمي، فضلا عن أن التركيب العمري النوعي يعد مؤشرا مهما لاحتتمالات النمو السكاني مستقبلا (ماجد عثمان، 2005 : 71).

وعلى مستوى محافظة البحر الأحمر تكاد تتفرد بارتفاع نسبة النوع فى المدة 76-2006 من بين المحافظات المصرية، وكذا مقارنة بنظيراتها على المستوى القومي، تلك التي لم تتغير؛ إذ ظلت فى حدود 105 ذكور لكل 100 أنثى، وتتأثر نسبة النوع زيادة ونقصانا ببعض العوامل التي من أهمها الهجرة (الداخلية أو الخارجية) وتباين معدلات الوفيات العمرية بين النوعين، وقد بلغت نسبة النوع فى المدة (76-1986) 120.1 ذكرا / 100 أنثى زادت إلى 133.3 ذكرا / 100 أنثى فى 1996 ثم إنخفضت إلى 124 ذكرا فى 2006، وهنا يتضح أثر الهجرة الوافدة إلى المحافظة ، إذ تتوافر فرص العمل فى مجالات البنية الأساسية وإقامة القرى السياحية، وأخيرا الخدمات السياحية. ويوضح الجدول (7) وشكل (7) تباين نسبة النوع بين الريف والحضر ومن سنة إلى أخرى ، إذ بلغت 110.5 ، 121 ذكرا / 100 أنثى فى 1976 ، زادت إلى 111 ، 124 ذكرا / 100 أنثى فى 2006 لكل منهما على الترتيب؛ وهو مما يؤكد جاذبية المحافظة لعماله الذكور ، وذلك من فئة عمرية إلى فئة عمرية أخرى، وسوف تتم دراسة نسبة النوع فى محافظة البحر الأحمر على مستوى مجموعات السن العريضة تقاديا لأخطاء الإبلاغ عن العمر فى الفئات العمرية الخمسية وتراكم الأعداد فى بعض الأعمار، وهو مما نعرض له فيما يأتى :

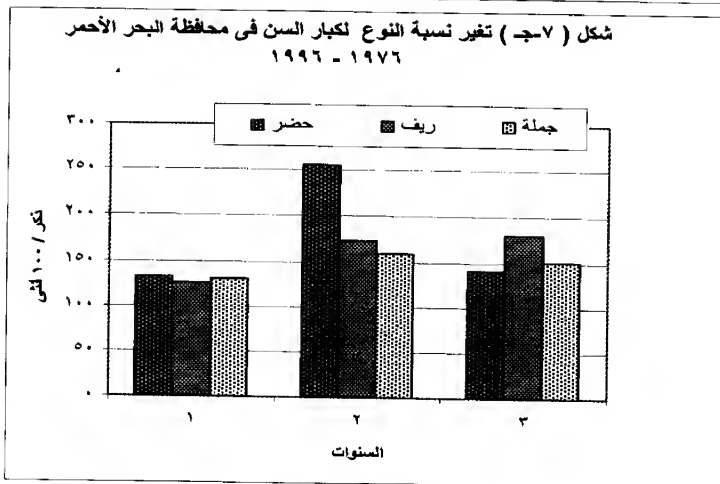
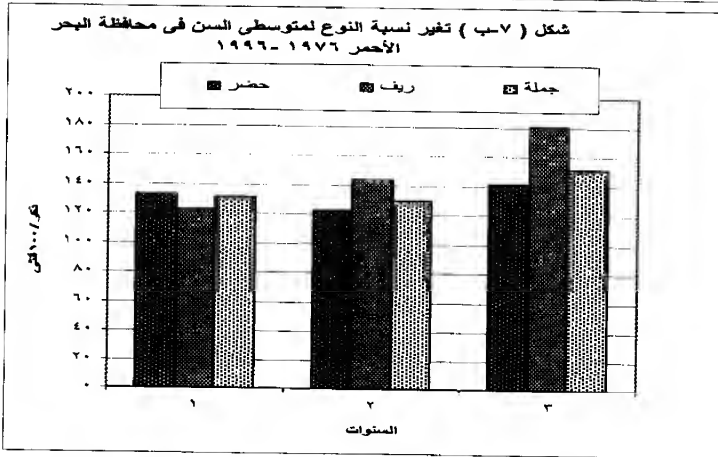
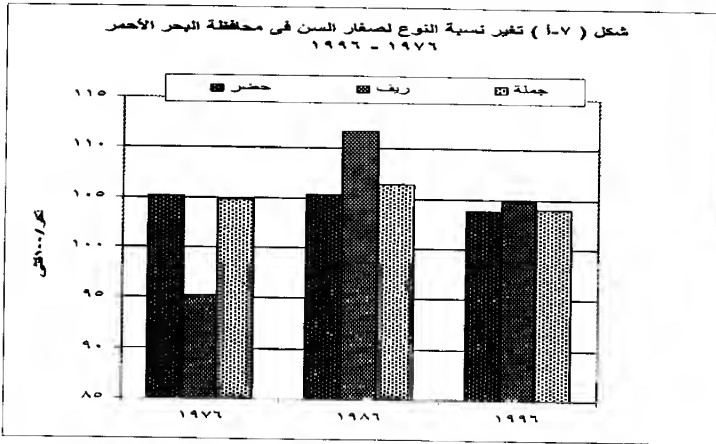
أ - صغار السن (أقل من 15 سنة) : وقد بلغت نسبة النوع أدناها في الريف في 1976، وزادت إلى 111.7 في 1986 تماشيا مع ارتفاع تيار الهجرة إلى المحافظة التي يمكن تسميتها مرحلة البناء (البنية الأساسية) للمنشآت السياحية، ثم تناقصت إلى 105 تقريبا في 1996، وفي المقابل دارت نسبة النوع حول 105 ذكور لكل 100 أنثى سواء أكان ذلك في الحضر أو على مستوى إجمالي السكان (صغار السن)، ولا شك في أن هذه الفئة غير المنتجة خاصة في المدن، وإن كانت تشارك في الريف في أنشطة الصيد والرعى ونحوها، وأن زيادتها تعنى ارتفاع معدل إعالة صغار السن. كما أن نسبة النوع هنا عادية تماما لأنهم أطفال لأسر ، ووجودهم مرتبط بهم بدون اختيار بين ذكر وأنثى.

جدول (7) تغيرات نسبة النوع في محافظة البحر الأحمر

2006	1996	1986	1976	الفئة	
متوافر غير	103.8	105.4	105.2	حضر	السن صغير
	104.8	111.7	95.2	ريف	
	104.0	106.4	104.8	الإجمالي	
	141.3	122	132.4	حضر	السن متوسط
	180.1	143.8	122.3	ريف	
	151.1	129.4	131.3	الإجمالي	
	141.2	255.1	132.0	حضر	السن كبار
	180.8	174.0	124.4	ريف	
	150.6	159.7	130.5	الإجمالي	
124	126.8	118.8	121.0	حضر	الإجمالي
111	155.1	130.0	110.5	ريف	
124	133.3	120.0	120.1	الإجمالي	

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان، محافظة البحر الأحمر ، سنوات مختلفة، والحسابات للباحث.

ب - متوسطو السن (15 - 59 سنة)، وقد بلغت نسبة النوع أقصاها 180.1 ذكرا / 100 أنثى في الريف في 1996 وأدناها في الحضر في 1986، وفيما بينهما جاءت نسبة النوع في السنوات المختلفة للريف والحضر، أو للثلاثين معا، وهنا يظهر بوضوح أثر الهجرة (الوافدة)، تلبية لاحتياجات عمليات بناء القرى والمنشآت السياحية والعمل بها بعد ذلك، وما يتداعى عنها من أنشطة خدمية أخرى، وجدير بالذكر أن الهجرة هنا اختيارية للذكور في الأغلب وللمتعلمين، ثم تبدأ بعد ذلك عمليات تكوين الأسر أو تلحق به فيما بعد، وهذه الفئة التي تعول نظريا السكان أقل من 15 سنة والسكان أكثر من 60 سنة، وأسرها في منطقة الأصل، وذلك من الناحية الفعلية. ويرجع ارتفاع نسبة النوع



هنا إلى زيادة نسبة الذكور فى سن العمل، فضلا عن عدم التوازن بين الذكور والإناث من ناحية، وبين الريف والحضر من ناحية أخرى، كما أن مدن التعدين تعتمد بالدرجة الأولى على الذكور وذلك لطبيعة العمل فيها.

ج- كبار السن (أكثر من 60 سنة) : المفترض أن تكون فى حدودها الدنيا لو كانت فى مجتمع مستقر سكانيا، لكنها لم تختلف كثيرا عن متوسطى السن، أى امتد تأثير الهجرة الوافدة، وتراوحت نسبة النوع بين 100 / 124 للريف فى 1976، و 255.1 ذكرا / 100 أنثى للحضر فى 1986، وفيما بينهما جاءت نسبة النوع للإثنين معا فى الفترة 1976 - 1996، ويتضح أثر الهجرة فى إرتفاع نسبة النوع لكبار السن، بما يعكس الظروف الاقتصادية فى المجتمع. ويلاحظ عموما انخفاض نسبة النوع فى 2006 لإجمالى عدد السكان فى المحافظة بسبب زيادة مشاركة الإناث فى الهجرة ، سواء كن مرافقات لأزواجهن أو للعمل فى مجال السياحة أو الخدمات المرتبطة بها التى تطلب الجنسين.

وعلى مستوى الأقسام الإدارية نجد أن نسبة النوع قد تباينت من قسم لآخر، وأنها تناقصت فى الحضر فيما بين 1996 و 2006 فى كل أقسام المحافظة عدا القصير الذى زادت فيه من 106.6 إلى 110 ذكرا / 100 أنثى، وفى المقابل تناقصت فى الريف فى أغلب الأقسام عدا القصير، وقد تأثرت بالهجرة الوافدة للريف والحضر فى المدة المذكورة.

2- الخصائص العمرية للسكان :

تعد دراسة الخصائص العمرية مصدرا رئيسيا للمخططين ومتخذى القرار فى كل المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية (فايز العيسوى، مرجع سبق ذكره : 14). ويعرف التركيب العمرى بأنه سجل للتاريخ الديموجرافى للمجتمع، وسنتناول هذه الخصائص على مستوى مجموعات السن العريضة تقاديا لأخطاء الإبلاغ عن العمر الصحيح . وإذا كان المجتمع المصرى قد شهد تغيرا فى التركيب العمرى للسكان، إذ نجد أن نسبة السكان أقل من 15 سنة ، التى كانت ثابتة عند 40 % من إجمالى عدد السكان فى عامى 1976 و 1986، الأمر الذى ينسحب على محافظة البحر الأحمر؛ إذ بلغت 39.2 % وتناقصت إلى 33 % فى 1996، ثم إلى 25.9 % فى 2006، جدول (8) وشكل (8) ويكمن السبب فى انخفاض نسبة صغار السن ليس فى انخفاض معدلات المواليد بقدر ما هو ارتفاع معدلات الهجرة إلى

الفئات العمرية الأخرى؛ وإذا كانت نسبة كبار السن دارت حول 4 % من السكان؛ فإن التغير الحاصل في نسبة متوسطى السن أثر بوضوح في نسبة صغار وكبار السن معاً. كما أن هناك علاقة موجبة وقوية بين ارتفاع نسبة صغار السن ومعدلات المواليد المرتفعة والعكس صحيح (Bradsall, S., 1980, p.471).

جدول (8) تغيرات التوزيع النسبي للسكان حسب فئات السن العريضة

الإقليم والسنة		صغار السن	متوسطو السن	كبار السن
1976	حضر	38.9	57.8	3.4
	ريف	40.5	54.1	5.3
	الإجمالى	39.2	57.2	3.6
1986	حضر	40.3	54.9	4.8
	ريف	43.1	53.1	3.8
	الإجمالى	40.7	55.8	3.5
1996	حضر	35.5	60.9	3.6
	ريف	25.4	71.1	3.4
	الإجمالى	33	63.5	3.5
2006	حضر	25.6	70.9	3.5
	ريف	32.5	62.2	5.3
	الإجمالى	25.9	70.5	3.6
2006	حضر	28.4	64.5	7.2
	ريف	34.3	60.1	5.6
	الإجمالى	31.8	61.9	6.3

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان، محافظة البحر الأحمر، سنوات مختلفة، والحسابات للباحث.

بالمقارنة مع مصر تبين الأرقام في 2006 انخفاض نسبة صغار السن وكبار السن في البحر الأحمر (ريف وحضر) مقارنة بمصر والعكس بالنسبة إلى متوسطى السن؛ وهو مما يؤكد تميزها في ذلك، فضلاً عن دور الهجرة للسكان في سن العمل. وعلى مستوى الحضر إنخفضت نسبة صغار السن من 38.9 % إلى 35.5 % إلى 25.6 % في أعوام 76 و 96 و 2006 على الترتيب، وفي المقابل كان التناقص النسبى في الريف أوضح من ذلك، إذ تناقصت هذه النسبة من 40.5 % إلى 25.4 % في عامى 76 و 1996 غير أنها ارتفعت إلى نحو ثلث السكان في 2006، والسبب في ذلك زيادة عدد الأسر واستقرار كثير منها، وارتفاع نسبة من ولدوا في مدن المحافظة في هذه المدة.

أما نسبة متوسطى السن فقد زادت بشكل واضح من 57.2 % فى 1976 لإجمالى عدد السكان إلى 63.5 % فى 1996، ثم إلى 70.5 % فى 2006، (جدول 9) وتكاد تتفرد محافظة البحر الأحمر وبما يجعلها تقترب فى ذلك من الدول البترولية، أى أن السياحة وفرص العمل بها وتداعياتها تكاد تناظر إلى حد ما استثمار عائدات البترول، إذ أصبحت السياحة الحديثة بترول من لا بترول له، وأن السياحة فى ظروف مصر الحالية قد تمثل أسرع وأسهل وربما أرخص استثمار اقتصادى متاح وأن اضافة مليون سائح يمكن أن يضفى إلى الدخل القومى مثل ما يضفى مليون فدان من الأراضى المستصلحة إلى الأراضى الزراعية (جمال حمدان ، 1984 ، 169).

جدول (9) نسبة النوع حسب فئات السن العريضة فى محافظة البحر الأحمر

السنة	صغار السن	متوسطو السن	كبار السن	الإجمالى
1976	حضر	105.2	132.4	121
	ريف	95.2	122.3	110.5
	الإجمالى	104.8	131.7	120.1
1986	حضر	105.4	122	118.8
	ريف	111.7	149.8	130
	الإجمالى	106.4	129.4	120.3
1996	حضر	103.8	141.3	126.8
	ريف	104.8	180.1	155.1
	الإجمالى	104	151.1	133.3

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر ، سنوات مختلفة، والحسابات للباحث.

وقد أثر ارتفاع نسبة السكان (15 - 59 سنة) فى حدوث انخفاض واضح فى نسبة معدل الإعالة الديموجرافية والاقتصادية، وإذا كان التركيب العمرى فى مصر عموما يترجم الزيادة السكانية إلى عبء على الموارد أكثر من ترجمتها إلى قوة إنتاجية (ماجد عثمان ، 2005 : 76)، إذ أن السكان أقل من 15 سنة والذين يمثلون أكثر من ثلث السكان تتصف بأنها فئة غير منتجة، وتعتمد على غيرها فى إعالتها، وتضع عبئا على الدولة فى سبيل توفير الخدمات الإجتماعية ونحوها ، وأن ارتفاع نسبتهم قد ينج عنه اقتحام الأطفال سوق العمل مبكرا مما يؤثر فيهم مستقبلا ، فإن الوضع فى محافظة البحر الأحمر يختلف نسبيا، وقد بلغت نسبة الإعالة الديموجرافية 74.8 % فى 1976 ، تناقصت إلى 41.8 % فى

2006 ، فى حين نجدها بلغت فى مصر فى هذا العام 28.5 % للحضر و34.4 % للريف و31.9 % لإجمالى عدد السكان، مما يؤكد تميز هذه المحافظة .

ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع نسبة الشباب يقلل من نسبة الإعالة وتعول نسبة من هؤلاء الشباب أسرهم فى مناطق أخرى داخل مصر، أو حتى العمالة الأجنبية الوافدة للعمل فى القطاع السياحى. وعموما فإن إنخفاض نسبة الإعالة لا يمثل عبئا على من يعولون وعلى الدولة من أجل توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكن والغذاء وهو مما يزيد الإنتاج ومخدرات الأفراد وإنفاق الدولة على الإستثمار فى التعليم والصحة.

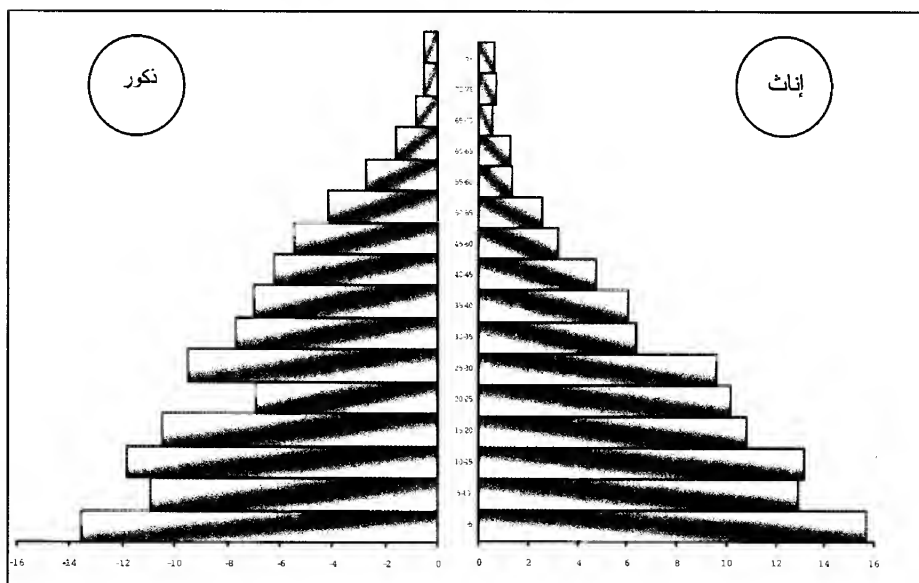
أما نسبة الإعالة الاقتصادية التى يقصد بها العبء الذى يتحمله من يعملون لإعالة من لا يعملون فعلا (أطفالا وكبارا) ، فقد زادت من 1.3 إلى 2.4 معال لكل عائل فى عام 2006 ، وتتأثر هذه النسبة بالتوزيع العمرى والنوعى للسكان فى سن العمل، إذ أن كثيرا من الإناث فى سوق العمل قد لا تعمل لأسباب اجتماعية، فضلا عن أن استقرار سوق العمل خاصة فى القطاع السياحى قد شجع كثيرا من العاملين على اصطحاب أسرهم والاستقرار فى المحافظة، خلافا للوضع قبل انتعاش السياحة ؛ إذ كان الأمر يقتصر على حالات محدودة لمن وفدوا إلى المحافظة للعمل فى التعدين بصفة أساسية.

3 - الخصائص الاقتصادية للسكان :

تعد دراسة الخصائص الاقتصادية للسكان ذات أهمية ، ليس لأنها تؤثر فى نوعية الأفراد وسلوكهم وتفكيرهم فحسب، بل لأنها تتأثر بمجموعة من المحددات الديموجرافية الاجتماعية ، وهو مما يجعل تباينها انعكاسا لظروف السكان الجغرافية، وما يحدث به من تغيرات إقتصادية واجتماعية (فايز العيسوى، 2006: 23). ولا شك أن التغير فى حجم قوة العمل فى فترة ما يتأثر بالتغيرات التى تحدث فى الفئات العمرية الأخرى من السكان، وينطبق هذا تماما على صغار السن ومن هم دون سن العمل ، إضافة إلى الطلاب والدارسين؛ إذ تؤثر اتجاهات الخصوبة فى الفئة الأولى، فى حين تؤثر اتجاهات التعليم فى الفئة الثانية، وإذا كان هذا ينطبق على إجمالى عدد السكان الذكور والإناث ، فإن فئة ربات البيوت تمثل مصدرا رئيسيا للتغير بالنسبة إلى قوة العمل من الإناث ، إذ يؤدى إنتشار تعليم الإناث إلى إنخفاض الحجم النسبى لربات البيوت، وفى مقابل ذلك ترتفع نسبة إناث فى مراحل التعليم المختلفة، ومن ثم يرتفع حجم قوة عمل الإناث بعد انتهاء فترة الدراسة (ماجد عثمان ، 2005 : 107). ويمكن تناول الخصائص الاقتصادية للسكان من خلال الآتى:

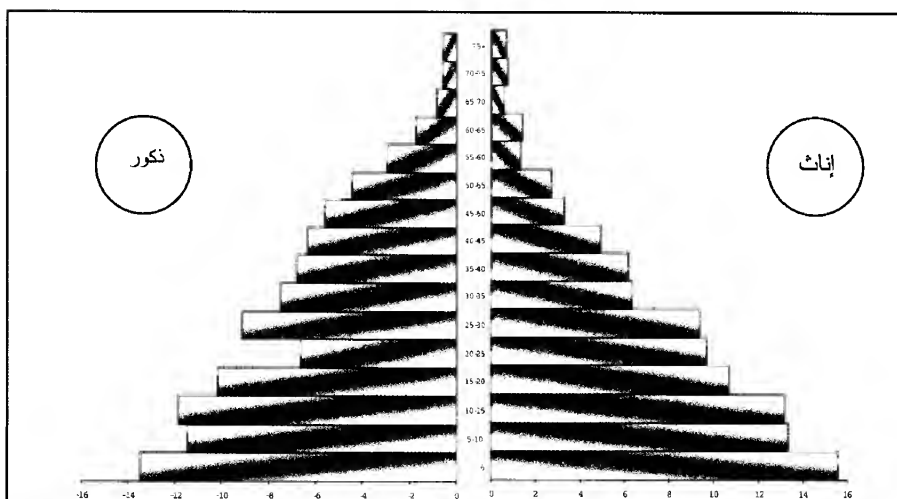
شكل (8-أ) التركيب العمري والنوعي لسكان

الحضر في محافظة البحر الأحمر 1976

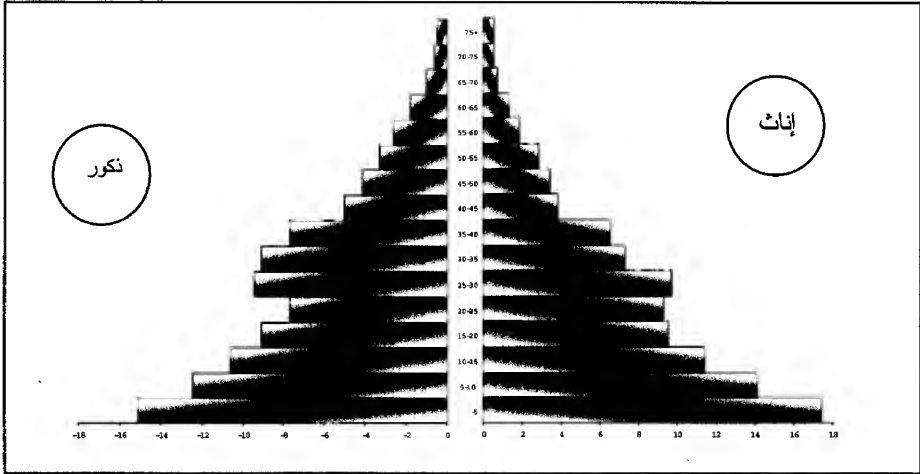


شكل (8-ب) التركيب العمري والنوعي لسكان

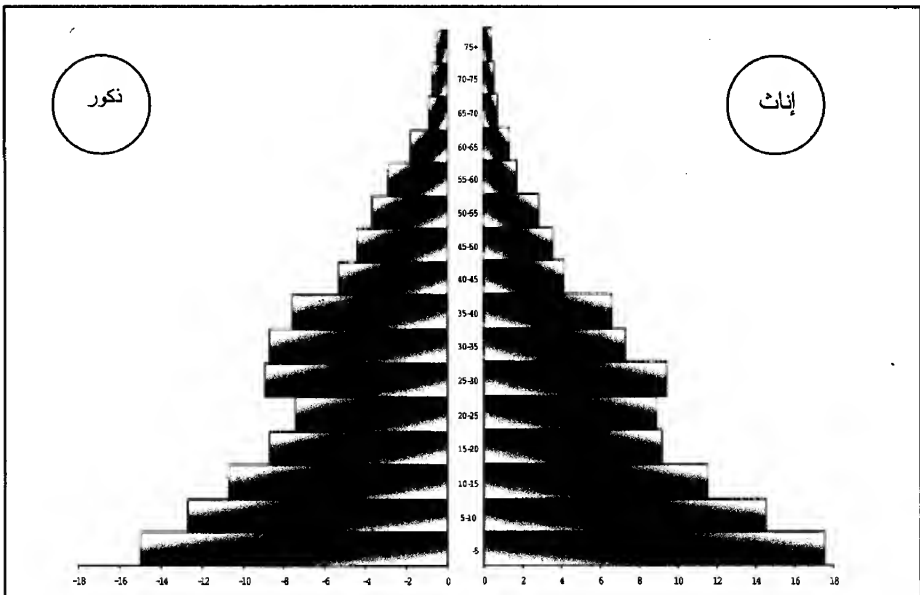
محافظة البحر الأحمر 1976



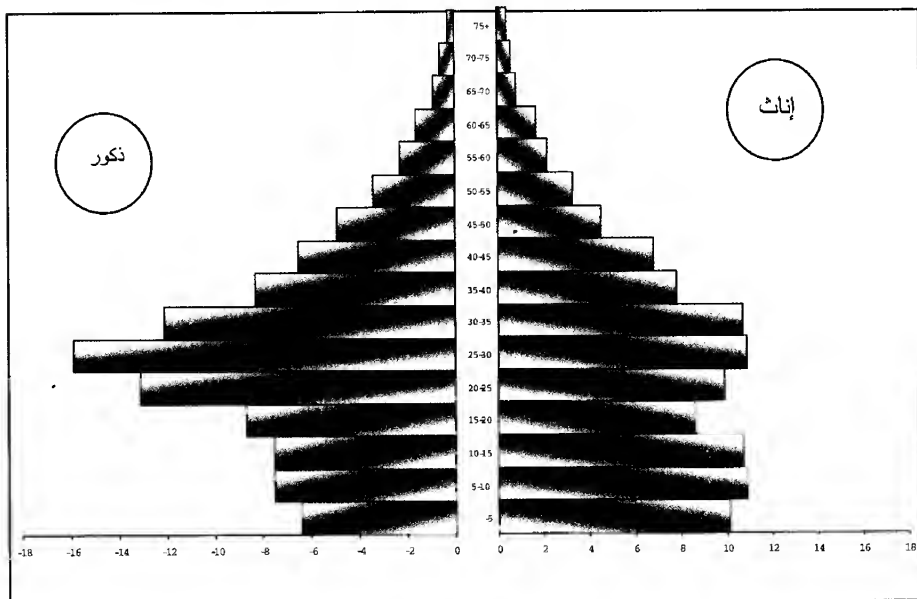
شكل (8-ج) التركيب العمري والنوعى لسكان
الحضر فى محافظة البحر الأحمر 1986



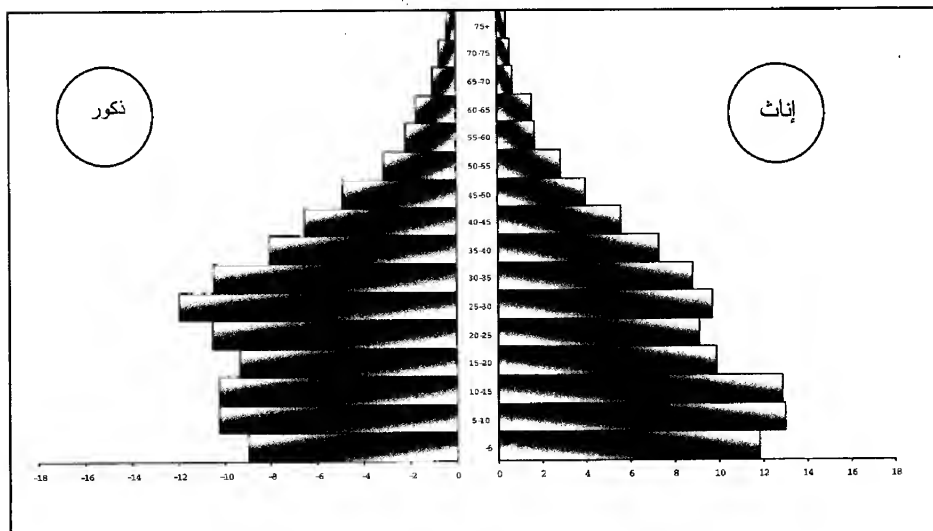
شكل (8-د) التركيب العمري والنوعى لسكان
محافظة البحر الأحمر 1986



شكل (8-هـ) التركيب العمري والنوعى
لسكان الريف في محافظة البحر الأحمر 1996



شكل (8-و) التركيب العمري والنوعى لسكان
محافظة البحر الأحمر 1996



أ - حجم قوة العمل: مزج القراءة التفصيلية للجدول (10) يلاحظ ما يأتي:

- بلغ حجم قوة العمل النظرية 141609 عامل بنسبة 63.3 % من السكان في سن العمل، أى يدخل الثلثان ضمن قوة العمل النظرية ، يشغل منها فقط 94 % ويدخل الباقي فى فئة البطالة التى بلغت نسبتها 6 % بعد أن كانت نحو 4.5 % فى عام 1976. ومن ثم انخفضت نسبة قوة العمل فى محافظة البحر الأحمر من 95.5 % فى 1976 إلى 94 % فى 2006.
- زاد حجم قوة العمل الفعلية من 14803 عامل فى عام 1976 إلى 133180 عامل فى عام 2006 ؛ أى بزيادة قدرها عشر مرات ، وأن القفزة العمالية اتضحت فيما بين 1996 و 2006، التى زادت فيها قوة العمل نحو 3.4 مرات.
- جاء التباين واضحا على مستوى أقسام المحافظة فى عام 2006 ؛ إذ بلغت أقصاها فى حلايب 98.3 % ، وأدناها فى رأس غارب والقصير ، مع الفارق فى نوعية فرص العمل والتنوع الوظيفى بينها ، وتختلف جميعها عن الغردقة القطب السكانى والسياحى ومجال العمل، والاستثمار ومعها مرسى علم ، وذلك فى عام 1996 . وجدير بالذكر أن هذه هى الأقسام التى ترتفع فيها نسبة المهاجرين والأجانب، وكل منها يعد نمطا مميزا بنوعية السكان وفرص العمل والاستثمار.

جدول (10) تغيرات نسبة قوة العمل فى محافظة البحر الأحمر

القسم	قوة العمل الفعلية			البطالة		
	1986	1996	2006	1986	1996	2006
الغردقة	96	97.3	96.4	4	2.7	3.6
القصير	93.4	89.3	83.6	6.6	10.7	16.4
مرسى علم		98	93.7		2	6.7
سفاجا	94.1	93.8	91.9	5.9	6.2	9.1
رأس غارب	91.3	92	87.9	8.7	8	12.1
الشلاتين	98.3	99.1	96.2	1.7	0.9	3.8
حلايب		11.9	98.3		88.1	1.7
الإجمالى	94	94.8	97	6	5.2	3
	26258	38701	133180	1716	2123	4119
مصر			90.7			9.3

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر، سنوات مختلفة، والحسابات للباحث.

إذا نظرنا إلى معدل نمو قوة العمل نجد أنها كانت أعلى من نمو السكان في المدة 1976 - 1986 ؛ إذ بلغ 5.73 % مقابل 4.82 % ، ثم تناقصت في المدة الثانية إلى 3.87 % ، في حين واصل معدل النمو السكاني إرتفاعه ثم حدثت القفزة العمالية فيما بين 1996 و 2006 ، ليزداد معدل نمو قوة العمل 3.2 مرات ، في حين واصل معدل النمو السكاني زيادته المنتظمة ؛ إذ أصبح 6.06 % للسكان مقابل 12.36 % لقوة العمل، وعلى طول المدة 1976 و 2006 بلغ معدل النمو السكاني 5.5 % ، في حين بلغ معدل نمو قوة العمل 7.32 % ؛ ولعل هذا دليل قوى على جاذبية المنطقة إلى العمالة ، وبالطبع من الذكور أكثر من الإناث.

- تناقصت نسبة السكان المشتغلين بشكل عام فيما بين عامي 1976 و 2006 ، من 95.5 % إلى 94 % ، وفي الريف أعلى من الحضر ، إذ انخفضت من 95.3 % إلى 94.1 % ومن 97.2 % إلى 93 % ، ومرة أخرى يعد هذا نليلا على تباين معدلات الهجرة بين الريف والحضر.

ب - معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي: يستدل على مشاركة السكان في النشاط الإقتصادي من خلال معدلات النشاط الخام (قوة العمل ÷ السكان) ، والمنقح (قوة العمل ÷ السكان في سن العمل) . ويمكن الاعتماد على الأخير فقط ؛ إذ يقل تأثير صغار السن على القياس، ولهذا الأمر أهمية خاصة في حالة حدوث تغيرات كبيرة في الهيكل العمري للسكان نتيجة تغيرات الخصوبة، وكذا عندما تكون فترة الدراسة طويلة نسبيا (ماجد عثمان، 2005: 113) . ويمكن الاعتماد على معدل النشاط المنقح والذي زاد من 36 % في عام 1976 إلى 38.6 % في 1986 ، ثم قفز بسرعة في 1996 إلى 58.9 % ، وفي هذا دليل آخر على هجرة العمالة إلى المحافظة، بما يقلل من معدل الإعالة، فإذا كانت النسبة عامل واحد تقريبا لكل، معال في 1976، نجد أنها في 1996 بلغت 3 : 2 .

وعلى مستوى المدن نجد أن التباين في معدلات النشاط الخام قائم، إذ تراوح في عام 1976 بين 47.2 % في حلايب والشلاتين وبين رأس غارب بنحو 17.4 % . ثم تغيرت الصورة تماما في عام 1986؛ إذ أصبح قسم الغردقة أول الأقسام في معدل النشاط المنقح؛ إذ بلغ نحو 38.8 % مقابل 33.4 % في سفاجا في حين كان في 1996 قد بلغ أقصاه في الغردقة 71.5 % ، وهو الأمر الذي يقلل من معدل

الإعالة الكلية. وجدير بالذكر أن معدل النشاط المنقح بلغ في 1976 لمصر 36.2 %، انخفض إلى 34.3 % في 1986 ثم إلى 49.5 % في 1996.

وعلى مستوى الريف والحضر تبين ارتفاع المعدل في الأول عنه في الآخر، وبشكل واضح إذ بلغ الفارق بينهما 4.4 % في عام 1976 ، 5% في 1986 و 7.8 % في 1996. أما على مستوى أقسام المحافظة نجد أن اختلافا واضحا فيما بينها فجاءت في مقدمتها القصير والشلاتين وسفاجا في عام 1976، لتصبح الغردقة وحلايب والشلاتين في عام 1986 ، وأخيرا الغردقة فقط في 1996، وفي هذا دليل على تركيز قوة العمل في الحضر دون الريف وفي مدن معينة.

ج - نوري قوة العمل على مجموعات النشاط الاقتصادي: تكاد تتفق معظم الدراسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية ومراحل النمو الاقتصادي على أن التطور الاقتصادي عادة ما يكون مصحوبا بالتغير في الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة ؛ إذ تنخفض نسبة أنشطة الزراعة والتعدين لصالح أنشطة الصناعات التحويلية في المراحل الأولى، أما بخصوص التعدين فلا بد من انتعاش الصناعة أولا لزيادة الطلب على الخامات ثانيا ومن ثم نشاط التعدين، كما تزيد نسبة الخدمات على حساب الزراعة والصناعة في المراحل التالية. وفيما يأتي إشارة إلى كل منها كما يوضح ذلك (جدول 11) وشكل (9) :

مجموعة الأنشطة الأولية : الهدف منها بطبيعة الحال هو إنتاج مادة خام أولية تتمثل في الزراعة والصيد والرعي ونحوها، وقد بلغت نسبتها 12.2 % في 1976 ، وزادت إلى 14.6 % في 1986 لتتخفص إلى 8 % في 1996، وتعد هذه النسبة قليلة جدا ، وذلك لندرة مقومات الأنشطة الزراعية ونحوها وأهمها موارد المياه والتربة ، وأن النشاط السائد هو الصيد والرعي المنتشر في السهل الساحلي وفي الأودية الجبلية.

مجموعة الأنشطة الثانوية : التي تتمثل في كل ما من شأنه تغيير شكل المادة الخام وطبيعتها، خاصة التعدين والصناعة والبناء والتشييد ، التي استحوذت على أكثر من نصف السكان ذوي النشاط في عام 1976، لينخفض إلى 43 % في 1986 ثم إلى 22.6 في 1996 ، ويقف وراء ذلك ضالة الإنتاج الصناعي وقلة أعمال البناء والتشييد بقدر ما هو نسبة الأنشطة الثالثة (الخدمات) وبمعدلات مرتفعة.

جدول (11) نسبة السكان ذوى النشاط فى محافظة البحر الأحمر

المستوى والسنة	الأولى	الثانوية	الثالثة	نوو النشاط	ليس لهم نشاط
1976	34.3	50.4	14.7	39.8	60.2
1986	38.6	49.1	11.6	40.7	59.3
1996	14.3	13.8	71.9	71.7	28.3
1976	8.6	52	31.5	39.6	60.4
1986	9.9	41.9	43.8	35.7	64.3
1996	4.5	27.2	68.3	53.9	46.1
1976	12.2	51.7	29.2	36	42.2
1986	14.6	43.1	38.6	36.5	63.5
1996	7.9	22.9	69.5	58.9	41.1

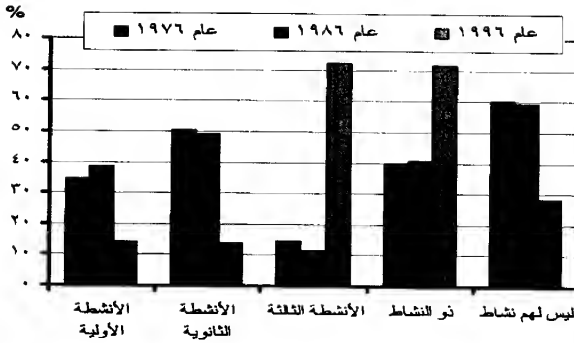
المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر ، سنوات مختلفة، والحسابات للباحث.

مجموعة الأنشطة الثالثة: التى تقف على رأسها الخدمات على اختلاف أشكالها، وازادت نسبتها من 29.2 % إلى 38.8 % وأخيرا إلى 69.5 % فى أعوام 76 و 86 و 1996 على الترتيب، وترتبط هذه الزيادة بالزيادة السكانية التى تتطلب مزيدا من الخدمات الصحية والتعليمية والإدارية والأمنية والتجارية والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات ونحوها.

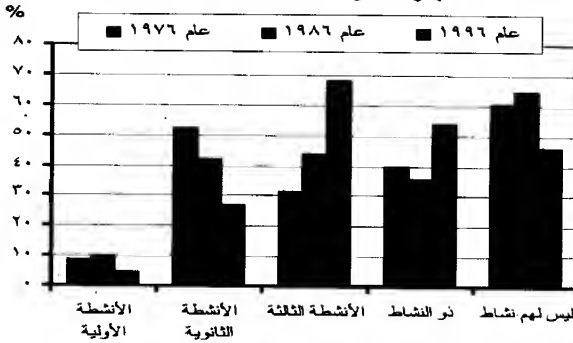
د - توزيع قوة العمل على أقسام النشاط الاقتصادى: توضح الأرقام مدى اختلاف ترتيب أقسام النشاط الاقتصادى الرئيسة من عام إلى آخر . فى عام 1976 جاءت المناجم والمحاجر وأنشطة التعدين فى مقدمة الأنشطة الاقتصادية وبها 42 % من جملة ذوى النشاط الاقتصادى، تليها الخدمات وبفارق كبير 14.7 %، ثم الزراعة (وحقيقتها الرعى) فالنقل والمواصلات فالبناى والتشييد وأخيرا التجارة والصناعة . أما فى عام 1986 فقد استمرت الأنشطة الثلاثة الأولى فى ترتيبها مع الفارق فى النسبة ، فقد حازت المناجم والتعدين 28.4 % تليها الخدمات 23.8 % ؛ أى أن نحو نصف ذوى النشاط يتركز فى هذين النشاطين فقط، وبعدها الزراعة 14.6 % ، ثم البناى والتشييد، النقل ، التجارة ، فبقية الأنشطة.

أما فى عام 1996 فقد تبدلت الصورة واحتلت الخدمات المرتبة الأولى بأكثر من الثلث 34.9 % ، تليها التجارة والمطاعم بنحو الربع (جدول 12) وشكل (10) أى أن نحو ثلاثة أخصام ذوى النشاط يتركز فى هذين النشاطين، بعد ازدهار حركة السياحة ، وما يرتبط بها من أنشطة الخدمات والتجارة والمطاعم والفنادق، ثم تراجع نسبة المناجم والمحاجر والبناى والتشييد إلى المرتبتين الثالثة والرابعة بنحو الخمس ، وجاءت الزراعة بـ 7.9 % ، ثم بقية الأنشطة.

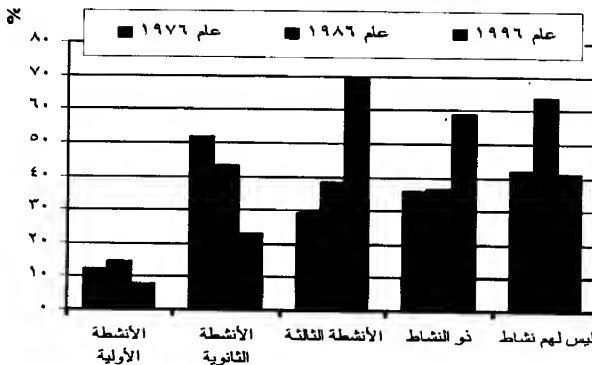
شكل (٩-أ) التغير النسبي للسكان ذوي النشاط الاقتصادى
فى ريف البحر الأحمر ١٩٩٦ - ١٩٧٦



شكل (٩-ب) التغير النسبي للسكان ذوي النشاط الإقتصادى فى حضر
البحر الأحمر ١٩٩٦ - ١٩٧٦



شكل (٩-ج) التغير النسبي للسكان ذوي النشاط الاقتصادى لجملة
محافظة البحر الأحمر ١٩٩٦ - ١٩٧٦



جدول (12) التوزيع النسبي لقوة العمل على أقسام النشاط الاقتصادي
في البحر الأحمر 1996

أقسام النشاط	قوة العمل	قوة العمل	قوة العمل	قوة العمل	قوة العمل	قوة العمل	قوة العمل	المتوسط
الزراعة	64.9	3.2	7.1	43.5	93.3	1.8	3	7.9
المناجم	0.5	0.3	32.2	14	0	34.1	8.7	10.7
الصناعة	1.1	1.9	5.2	1	1.1	4.9	5.2	3.2
التشييد والبناء	6.9	9	3	1.8	0	13.1	9.7	8.8
الكهرباء والماء	0.6	1	1.9	1.4	0	1.3	2.2	1.3
التجارة المطاعم	13.4	35.5	7.5	2.3	2.7	9.8	14.9	23.4
التمويل والعقارات	0.7	2.7	3.8	13.6	0	5.9	2.9	3.4
خدمات المجتمع	10.7	40.6	33.1	19.7	1.8	23.7	40.2	34.9
غ م	1.1	5.9	6.1	2.8	1.1	5.3	13.2	6.5
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر ،
1996، الحسابات للباحث.

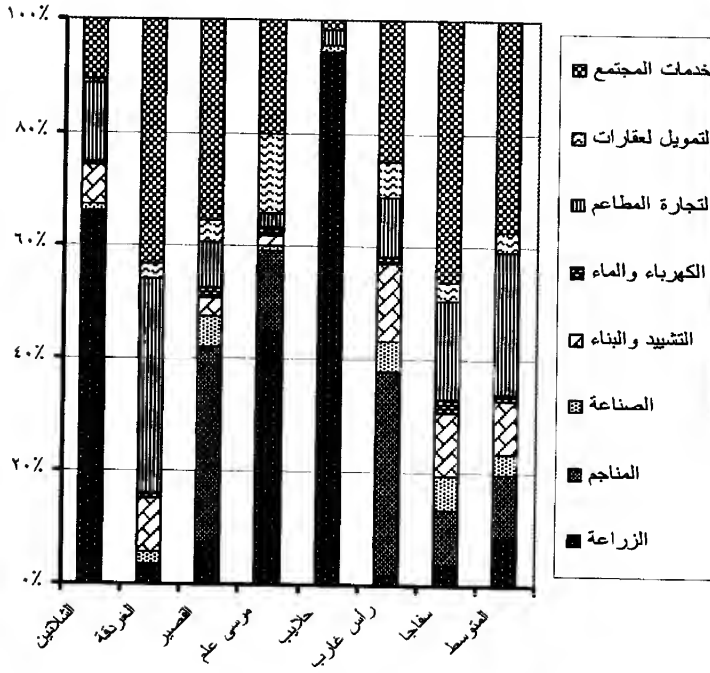
مما سبق يتضح أن الأنشطة على طول المدة تنقسم إلى قسمين؛ الأول : أنشطة تراجعت نسبتها هي الزراعة والمناجم والصناعة والنقل والمواصلات. والآخر: أنشطة تقدمت رتبته ، وأهمها البناء والتشييد والتجارة والخدمات. وعن التغير في الأنشطة الاقتصادية فيما بين 76 و 1996 يمكن ملاحظة أن هناك نوعين من الأنشطة : الأولى زادت أهميتها وهي الصناعة والخدمات والكهرباء والماء والتمويل والتجارة ، والآخر الأنشطة التي قلت أهميتها وهي التعدين والزراعة والنقل والبناء . وفيما يأتي عرض لكل منها جدول (13) :

- تساؤل الأهمية النسبية لأنشطة الزراعة والصيد ويؤكد ذلك تراجع نسبتها من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الخامسة.

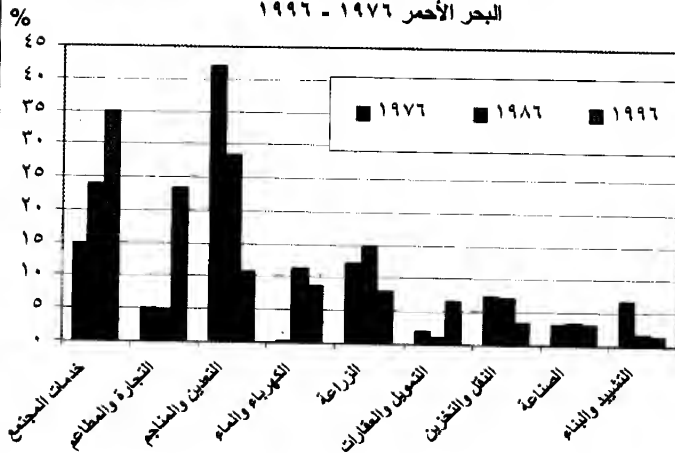
- تراجع أهمية أنشطة التعدين بنسبة تغير (25.5 %) برغم أنها تحتل المرتبة الثالثة.

- تكاد تحتفظ الصناعة بترتيبها رغم أنها تحتل المرتبة الثانية . غير أن نسبة التغير فيها محدودة جدا 103.2 % ، ويتطلب ذلك التوسع في مجالات التصنيع حسب الموارد البيئية المتاحة في المنطقة .

شكل (١٠-١) التوزيع النسبي للسكان نوى النشاط الاقتصادي
في محافظة البحر الأحمر ١٩٩٦



شكل (١٠-٢) التغير النسبي للعاملين بالأنشطة الاقتصادية في محافظة
البحر الأحمر ١٩٧٦ - ١٩٩٦



جدول (13) التغير في نسبة الأنشطة الاقتصادية في محافظة البحر الأحمر

النشاط	1976		1986		1996		نسبة التغير 1996/76
	نسبة	رقم	نسبة	رقم	نسبة	رقم	
خدمات المجتمع	14.7	2	23.8	2	34.8	1	236.7
التجارة والمطاعم	5.0	6	4.9	6	23.4	2	468
التعدين والمناجم	42.0	1	28.4	1	10.7	3	25.5
الكهرباء والماء	0.3	9	11.2	4	8.8	4	2933.3
الزراعة	12.2	3	14.6	3	7.9	5	64.8
التمويل والعقارات	2.0	8	1.2	9	6.5	6	325
النقل والتخزين	7.3	4	7.0	5	3.4	7	46.6
الصناعة	3.1	7	3.5	7	3.2	8	103.2
التشييد والبناء	6.7	5	1.7	8	1.3	9	19.4
غ م	6.7		3.7		0		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر، سنوات مختلفة، والحسابات للباحث.

- تراجع نسبة البناء والتشييد وتأخر رتبتها من الخامسة إلى التاسعة بعد انتعاش حركتها نتيجة الطلب المتزايد على الإسكان والمنشآت السياحية بمختلف مستوياتها في السنوات الأولى؛ إذ بلغت نسبة التغير فيها 19.4 %.

- زادت نسبة التغير في أنشطة الكهرباء والماء ، ومعها التجارة وتمثل بذلك أعلى نسبة تغير ومعها الخدمات؛ إذ زادت من 14.7 % إلى 34.8 %.

- وعلى مستوى أقسام المحافظة نجد أن الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية اختلفت من قسم لآخر في العام الواحد، و من عام إلى آخر بين الأقسام ، فقد ظهرت أنشطة الزراعة والصيد في أقسام الغردقة والقصور وحلايب والشلاتين في 1976 ، لتصبح القصور وحلايب والشلاتين في عام 1986. وفي 1996 يفرد بهذا النشاط كل من الشلاتين ومرسى علم وحلايب.

- تركزت أنشطة التعدين فى القصير وسفاجا فى 1976 ، ومعهما رأس غارب فى 1986 ، وفى عام 1996 تحل سفاجا محلها مرسى علم .
 - تظهر الصناعة بشكل واضح فى رأس غارب وسفاجا فى 1976، وتستمر كذلك فى 1986 ، وتتضم إليهما القصير فى 1996 .
 - ظهرت أنشطة البناء والتشييد فى كل من الغردقة ورأس غارب فى كل السنوات، وضم إليها سفاجا فى 1996.
 - وظهرت التجارة فى الغردقة والقصير ورأس غارب وسفاجا فى 1976، لتصبح الغردقة وسفاجا فى 1986 ، وأخيرا فى 1996 الغردقة فقط.
 - تركزت أنشطة الخدمات فى الغردقة ورأس غارب وسفاجا فى 1976 ، ثم تنفرد بها الغردقة فى 1986، وفى 1996 تتضح فى كل من الغردقة والقصير وسفاجا.
- وأخيرا ومن خلال ارتفاع نسبة الحضر بالمحافظة عاما بعد عام بسبب ارتفاع معدلات النمو الحضرى ، وفى الوقت الذى لم يكن فيه توجيه للنشاط الاقتصادى الانتاجى المتكامل الذى يضمن إستمرار العمل والإنتاج وجذب العمالة ، ومن ثم تدفق المرافقين من السكان الجدد للعيش الدائم، وقد تبين إنخفاض نسبة العاملين فى الأنشطة الأولية والثانوية (الزراعة والصيد والتعدين والصناعة التحويلية والبناء والتشييد)، التى تكون قادرة على جذب العمالة وإنتاج فرص عمل حقيقية ؛ فإن الوضع فى محافظة البحر الأحمر مثل غيرها من المحافظات الصحراوية ينافى الوضع فى إجمالى حضر مصر، وبذلك تظهر خلخلة واضحة فى القاعدة الاقتصادية للمدن الصحراوية ناتجة عن ضعف فى قطاع الإنتاج المادى الذى عجز عن قدرته فى جذب قدر من العمالة المتنامية ، التى تنشأ بتوافر فرص عمل حقيقية فى هذا القطاع (محمد سالم مقلد ، 2006 ، 226).

كما أن السياحة وما يرافقها من أعمال خدمية هى الوظيفة الرئيسية لمدن مثل الغردقة ومرسى علم ، وإن تنوعت وظائف المدن الأخرى كالقصير وسفاجا ورأس غارب ؛ ولذا فإن المدن السياحية التى تعتمد على وظيفة محددة تتسم بعدم استقرار

قاعدها الاقتصادية، وفي حالة تناقص أهمية هذه الوظيفة نظرا للتباطؤ النسبي في المشروعات السياحية كما هي الحال في سيناء الجنوبية ومطروح، أو لتذبذب النشاط السياحي من وقت إلى آخر لسرعة تأثره بكل الظروف الداخلية أو الخارجية، أو نتيجة تغيرات تكنولوجية وتخطيطية وإقتصادية، ومن ثم افتقار هذه المدن إلى قاعدة اقتصادية تضمن التوازن والاستقرار والازدهار لبيئة اقتصادية منتجة في المجالات الانتاجية حتى تكون قادرة على جذب عمالة حقيقه دائمة تضمن دوام الاستقرار والجذب السكاني (محمد سالم مقلد ، 2006 : 229).

4 - الحالة التعليمية :

يعد توزيع السكان حسب المستوى التعليمي واحدا من المؤشرات التي تعكس مستوى التنمية في المجتمع ، كما أنه يدل دلالة واضحة على قدرة الدولة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أنه يؤثر في كل من المواليد والوفيات. وتشير بيانات 2006 أن محافظة البحر الأحمر تكاد تنفرد بخصائص تعليمية عن بقية محافظات مصر، إذ بلغت نسبة الأمية بها نحو 12% ، وإذا أضفنا إليها من يقرأ و يكتب لوصلت نسبتيهما معا نحو 55.4% من السكان ، بينما بلغت نسبة الجامعيين فأعلى نحو الربع تقريبا. وبالمقارنة مع المستوى القومي نجد أن نسبة الأمية في محافظة البحر الأحمر تعد منخفضة ، وكذا فئة من يقرأ و يكتب، وإذا كانت جملة مجموعة الأمية وأشباهها (يقرأ و يكتب ومحو الأمية) في مصر زادت عن خمسي السكان (42.9%) فإنها في البحر الأحمر تقدر بنصف مثيلتها في مصر .

أما فئة حاملي الشهادات دون الجامعية فقد زادت نسبتهم في البحر الأحمر عن مصر والتي بلغت 55.4% و 47.5% لهما على الترتيب، أما نسبة الجامعيين فكانت 23% للبحر الأحمر مقابل 9.6% لمصر، وتظهر بشكل متباين عن المحافظات المصرية كافة ، ولم يماثلها في هذا تقريبا سوى محافظة جنوب سيناء ، ويكمن وراء ذلك الهجرة الوافدة إلى البحر الأحمر ، وجدير بالذكر أن إرتفاع المستوى التعليمي وانخفاض نسبة الأمية لا يدل على ارتفاع مستوى الخدمات التعليمية بقدر ما هو دليل على انتقائية الهجرة الوافدة للعمل في مجال الخدمات السياحية .

وعلى مستوى أقسام المحافظة :

نجد أن التباين لا يزال قائماً، إذ بلغت نسبة الأمية أقصاها في حلايب والشلاتين وبنحو النصف تقريبا، وإذا أضفنا إليها نسبة من يقرأ ويكتب لبلغت 72.6% ، 68.6% لكل منها على الترتيب، وفي المقابل بلغت النسبة أدناها في قسمي الغردقة ورأس غارب 14.5% ، 22.3% . أما نسبة حاملي الشهادات دون الجامعيين (وأغلبها مؤهلات متوسطة)، فكانت أعلاها في رأس غارب وسفاجا (62.9% لكل منها) وأدناها في الغردقة (28.9%)، وجاءت أعلى نسبة للجامعيين في الغردقة نحو الثلث وأدناها في حلايب والشلاتين 3% (جدول 14) وشكل (11) .

وللوقوف على ملامح الصورة الحالية فإن دراسة الحالة التعليمية في بعدها الزمني أو في عدة سنوات سابقة يوضح ذلك ، فقد انخفضت نسبة الأمية على مستوى المحافظة من نحو الخمسين في 1986 إلى الخمس في 1996 ، ثم إلى العشر في 2006 . والصورة ذاتها تقريبا في الحضر ، أما في الريف فقد انخفضت نسبة الأمية من 60% إلى 26.4% لترتفع مرة أخرى إلى 42.5% . ولعل هذا بسبب الهجرات الوافدة للعمل في الأنشطة الأولية .

أما فئة حاملي الشهادات (دون الجامعية) فقد زادت نسبتهم من أكثر من الثلث 34.3% في 1986 إلى 55.4% في 2006 ، وأعلى من ذلك في الحضر عن الريف ؛ إذ زادت به من 36.8% إلى 56.4% ، وفي الريف من 18.7% إلى 32.5% . ومكانيا نجد هذه الفئة بلغت أقصاها على مستوى المدن في القصير إذ زادت من 24.9% إلى 58.9% ، مما يؤكد على دور الهجرة الوافدة من ناحية والإهتمام بالخدمات التعليمية . وأخيرا شهدت فئة الجامعيين فاكثر زيادة واضحة سواء على مستوى الريف أو الحضر، فقد زادت النسبة من 3.3% (1986) إلى 23% (2006)، الأمر الذي يكاد ينسحب تماما على الحضر، أما في الريف فقد زادت من 1.3% إلى 4.2%، وكان ارتفاع هذه النسبة واضحا تماما في مدن الغردقة تليها القصير ورأس غارب وسفاجا .

جدول (14) التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية في البحر الأحمر 2006

الأقسام	أمي	يقرأ ويكتب	دون الجامعي	جامعي فأعلى
الشلاتين	53.4	10.4	28.6	2.8
الغردقة	6.7	6.2	53.3	32.7
القصور	14.6	11.2	58.9	13.2
حلايب	47.9	22.9	23.5	3.9
ر. غارب	11.1	9.5	62.9	14.8
سفاجا	13	7.6	62.9	12.9
م . علم	19.5	7	53.8	16.8
حضر	10.5	7.4	56.4	23.8
ريف	42.5	15.9	32.5	4.2
الإجمالي	11.9	7.7	55.4	23

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر ، 2006
والحسابات للباحث.

ومما سبق يتضح الآتي :

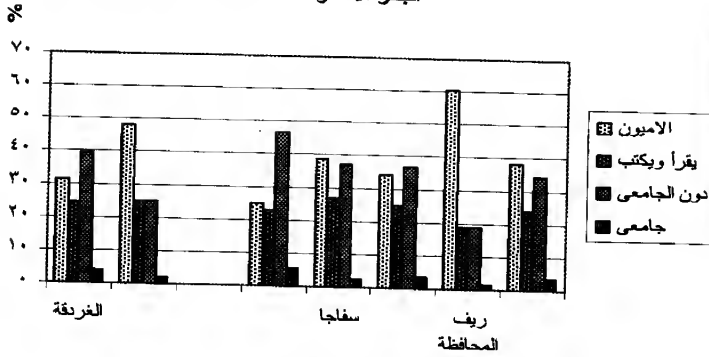
- تختلف نسبة الأمية حسب النوع والسن ؛ إذ ترتفع بالنسبة لكل من الإناث وكبار السن عموماً، إلا أنها تختلف من قسم إلى آخر وفي الريف عن الحضر. كما تبدو خطورة مشكلة الأمية في انعكاساتها على نمو السكان وخصائص قوة العمل من ناحية ، وعلى قدرة الأنثى على الانجاب من ناحية أخرى (Fatma,H.E.,1991,p.82).

- جاءت العلاقة طردية بين نسبة المهاجرين والتعليم ($r = 0.76$)، ويتضح ذلك في الغردقة حيث مجالات العمل وما تتطلبه من خريجي الجامعات خاصة المعاهد والكليات السياحية فضلاً عن المستوى التعليمي واللغة المطلوبة للعمل في مجال السياحة ، في حين كانت العلاقة عكسية بين الحجم السكاني ونسبة الأمية ($r = - 0.63$)؛ إذ كلما صغر الأول كما في حلايب والشلاتين زاد نسبة الآخر، والعكس كما في الغردقة والقصور.

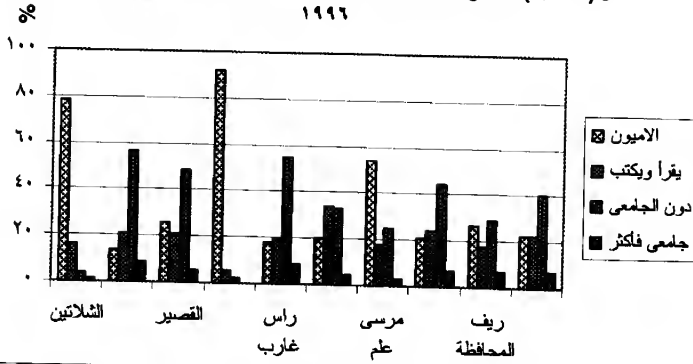
- هناك علاقة بين تنوع الأنشطة الاقتصادية ونسبة الأمية وحاملتي الشهادات إذ مع كبر الحجم السكاني يتضح التنوع الوظيفي داخل المدينة وبالتالي مزيد من فرص العمل مما يعكس انخفاض نسبة الأمية .

- إذا كانت محافظة البحر الأحمر يغلب عليها الطابع الحضري ؛ فإن الحالة التعليمية للسكان في الريف تختلف وبشكل واضح عنها في المدن ، إذ يمكن عد قسيمي الشلاتين وحلايب من الأقسام الممثلة للريف ، وبقية الأقسام ممثلة للحضر .

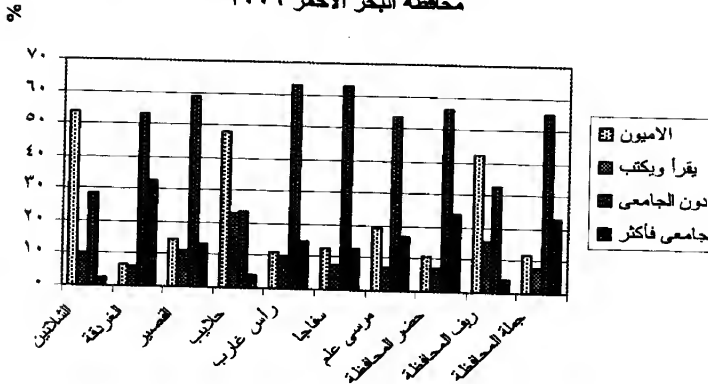
شكل (١١-أ) التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية في محافظة البحر الأحمر ١٩٨٦



شكل (١١-ب) التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية في محافظة البحر الأحمر ١٩٩٦



شكل (١١-ج) التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية في محافظة البحر الأحمر ٢٠٠٦



5- الحالة الزوجية:

تبين مما سبق كيف تأثر الحجم السكاني بالهجرة الوافدة إلى منطقة الدراسة، وكذا نسبة النوع والتركيب العمري للسكان، ومن ثم فإن الحالة الزوجية هي الأخرى واحدة من خصائص السكان الاجتماعية التي تتأثر بالهجرة، سواء بين أجزاء المحافظة (من الريف إلى الحضر) أو من خارج المحافظة التي كانت لها الغلبة في تغير الملامح الديموجرافية للحالة الزوجية. وجدير بالذكر أن دراستها تتم من خلال الحالات الزوجية الأربع (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل) التي يوضحها جدول (15) وشكل (12) إذ زادت نسبة من لم يسبق لهم الزواج مقابل تناقص نسبة المتزوجين وتناقص في المطلقين وزيادة في حالات الترميل. وتجدر الإشارة إلى الحالة الزوجية على مستوى كل من الريف والحضر :

أ - على مستوى الريف والحضر :

- بلغت نسبة غير المتزوجين أكثر من الخمس (22.3 %) في 1986، زادت إلى نحو 28% في 2006 ؛ أي أن هناك زيادة نسبية في نسبة غير المتزوجين قدرها 5.7%، وهنا يتضح دور الهجرة الوافدة .

- بلغت نسبة المتزوجين نحو ثلاثة أرباع السكان في سن الزواج في 1986 تناقصت إلى نحو الثلثين 68% في 2006 .

- زادت نسبة المطلقين برغم صغرهما إلى نحو الضعف وفي المقابل تناقصت نسبة الأرامل إلى نحو النصف وذلك في ثلاثين عاما .

- تكاد تكون هذه الصورة ممثلة في حضر المحافظة ، أما في الريف فإن التباين يظهر بوضوح إذ زادت نسبة غير المتزوجين من 16.6% إلى 28.6% ، بينما تناقصت نسبة المتزوجين من 75.5% إلى 60% ومن 0.6% للمطلقين إلى 3.1% في 2006، إلا أن التغير طبيعيا في حالة الأرامل ، وأخيرا فإن التغير النسبي في الحالات الزوجية في الريف أكثر وضوحا عنه في الحضر .

- انخفضت نسبة غير المتزوجين في البحر الأحمر عن مثيلاتها في مصر، برغم زيادتها ، فقد زادت زيادة طفيفة من 26% إلى 26.6% في مصر، نجدها في منطقة الدراسة زادت من 22.3% إلى 27.9% . أما المتزوجون فقد زادت نسبتهم في مصر من 65.1% إلى 70.7%، والعكس؛ فقد تناقصت في البحر الأحمر من 72.3% إلى 68% ، وهنا يظهر أثر الهجرة بوضوح .

ب - على مستوى المدن:

كان الانخفاض فى نسبة الأمية واضحا ، فقد انخفضت فى الغردقة من 31.2% إلى 6.7% ، وفى القصير من 48.2% إلى 14.6% وفى سفاجا من 38.5% إلى 13% فيما بين 1986 و 2006 . ويعكس هذا بوضوح الخدمات التعليمية من ناحية والهجرة الوافدة من ناحية أخرى ، إذ أن الهجرة وإن كانت اختيارية فإنها انتقائية حسب طبيعة فرص العمل المتاحة فى المقام الأول، وأن الهجرات الريفية الحضرية تعد ملمحا أساسيا فى شخصية سكان مصر فى نصف القرن الأخير، ويغلب عليها أنها هجرة للعاملين من الأنشطة الأولية إلى الأنشطة الثانوية والثالثة، فإنها هجرة حضرية حضرية وهجرة ريفية حضرية .

جدول (15) تغيرات نسبة الحالة الزوجية فى محافظة البحر الأحمر

الحالة	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	غ م
الرجال	1976	16.6	75.5	0.6	7.3
	1986	15.1	79.8	0.6	4.1
	1996	28.2	43.6	1.0	28.6
	2006	28.6	60.0	3.1	0.1
النساء	1976	23.1	71.8	0.7	4.4
	1986	24.6	69.3	0.7	0.8
	1996	28.2	62.4	0.8	3.6
	2006	27.8	68.1	1.2	2.6
الجميع	1976	22.3	72.3	0.7	4.7
	1986	23.3	70.7	0.7	0.8
	1996	28.2	57.0	0.9	3.5
	2006	27.9	68.0	1.3	2.8

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر ، السنوات المذكورة، والحسابات للباحث.

ج - على مستوى أقسام المحافظة:

- نجد أن نسبة السكان غير المتزوجين بلغت أقصاها فى القصير ورأس غارب، وذلك لطبيعة أنشطة التعدين التى تقوم أساسا على العاملين الذكور؛ إذ تجاوزت ثلث نسبة السكان فى سن الزواج وأدناها فى الغردقة نحو الربع وفى حلايب أقل من ذلك بنسبة ضئيلة . وإذا كانت هذه الصورة فى 2006 فإنها كانت أقل من ذلك فى أغلب الأقسام فى السنوات السابقة ، عدا الغردقة التى تناقصت النسبة فيها من نحو الثلث إلى الربع فيما بين 1996 و 2006 .

- بلغت أعلى نسبة للمتزوجين في الغردقة ؛ إذ قاربت ثلاثة أرباع السكان في سن الزواج، وأدناها في القصير ورأس غارب بنحو ثلاثة أخماس، وقد تناقصت نسبة المتزوجين في معظم أقسام المحافظة عدا الغردقة (جدول 15).
- أن هناك تغير طفيف في توزيع السكان حسب الحالة الزوجية إذ تراجعت نسبة المتزوجين في أغلب أقسام المحافظة . ويقف وراء ذلك الهجرة التي تنتقي الذكور غير المتزوجين أولاً إلى أن تستقر الأوضاع الاقتصادية وظروف العمل ثم تبدأ عملية تكوين أسرة جديدة .

جدول (16) التوزيع النسبي للحالة الزوجية في محافظة البحر الأحمر

الحالة الزوجية	الغردقة	القصير	مرسى علم	الشلاتين	حلايب	رأس غارب	سفاجا
زوجة	86	19.9	24.7	12.7	30.4	18.7	
	96	28.1	31.9	23.8	15.5	24.3	
	06	34.5	25.0	28.8	24.1	30.1	
متزوج	86	73.6	69.3	79.0	63.9	76.3	
	96	65.6	65.6	70.3	66.4	61.4	
	06	60.3	72.2	64.1	61.8	65.6	
مطلق	86	0.6	0.7	0.1	0.8	0.8	
	96	0.6	0.5	0.9	1.3	0.7	
	06	0.8	1.4	2.6	6.0	0.9	
رأس	86	0.7	0.8	0.7	0.7	0.9	
	96	4.7	2.0	4.7	16.5	3.0	
	06	4.4	1.6	4.5	8.0	3.3	

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر ، السنوات المذكورة، والحسابات للباحث.

- كان هناك تفاوت بين الريف والحضر في نسبة غير المتزوجين والمتزوجين، وهو الأمر الذي ينسحب على ما بين الذكور والإناث ؛ إذ تنخفض نسبة الفئة الأولى من الإناث مقابل ارتفاعها في الذكور، وإذا كان المتوسط العام في مصر لغير المتزوجين الإناث زاد من 21.3% إلى 21.5% ، وفي الذكور من 30.4% إلى 30.7% ؛ فإنه في البحر الأحمر زاد من 22.3% إلى 27.9%.

ومما سبق يلاحظ ما يأتي :

- تؤثر الحالة الزوجية في قوة العمل لاسيما بالنسبة إلى الإناث؛ إذ تختلف نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي تبعاً للحالة الزوجية .
 - أن الزواج يمثل أحد المحددات الرئيسية للإنجاب، ومن ثم تؤثر في المواليد ومن ثم النمو السكاني.
 - تأثرت نسبة المتزوجين بانخفاضها بسبب الهجرة الوافدة إليها خاصة الذكور.
 - أن محافظة البحر الأحمر جاءت بأقل من المتوسط العام لمحافظة الحدود الذي بلغ لغير المتزوجين 30.3% وللمتزوجين 67.7% ، لكنها أعلى في حالة المطلقين والأرامل .
- د - الحالة الزوجية وتكوين الأسرة:

تعد الأسرة أحد الأسس التي تقوم عليها عملية التعداد السكاني . وكما أن تكوين الأسرة أحد الأهداف الرئيسية لعملية الزواج، فقد بلغ عدد الأسر المعيشية على مستوى محافظة البحر الأحمر 60695 أسرة بنسبة 5.5% للريف و 94.5% للبحر، وتضم هذه الأسر 233011 نسمة بنسبة 80.8% من جملة السكان؛ أي أن السكان غير المنتمين إلى الأسر يمثلون نحو خمس السكان في المحافظة (بنسبة 55.3% للذكور و 44.5% للإناث) . وبالمقارنة مع 1996 نجد أن عدد الأسر قد زاد من 29404 إلى 60695 أسرة 2006 ؛ أي أكثر من الضعف ، وإن كان الحجم السكاني زاد بنحو 1.83 مرة؛ وهو مما تشير إلى الاتجاه نحو تكوين الأسر ، بدليل زيادة نسبة المتزوجين. وإذا كان هناك زيادة في نسبة الأسر في الحضر من 76.8% إلى 94.6%، فيما بين 1996 و 2006 ، فيقف وراء ذلك الهجرة والضم الإداري لقرية السقالة إلى مدينة الغردقة، وفي المقابل تناقصت نسبة الأسر في الريف من 23.2% (1996) إلى 5.5% (2006) . وينعكس هذا التغير - في عدد الأسر عامة وبين الريف والحضر بخاصة - على انخفاض متوسط حجم الأسرة من 4.56 إلى 3.84 فرد / أسرة، وفي الحضر 4.7 إلى 3.85 فرد / أسرة.

أما على مستوى أقسام المحافظة (جدول 17) فقد بلغت نسبة سكان الأسر 81% من السكان مقابل 19% للسكان غير الأسر، وتفاوتت نسبة سكان الأسر من قسم إلى آخر إذ زاد عن المتوسط أقسام حلايب والشلاتين ورأس غارب

والقصير وسفاجا، وأقل من المتوسط في مرسى علم والغردقة. ويدل هذا بوضوح على مدى إستقبال هذين القسمين للشباب غير المتزوجين .

جدول (17) التوزيع النسبي للأسر في محافظة البحر الأحمر 2006.

القسم	الحضر		الريف		متوسط حجم الأسرة		نسبة سكان الأسر
	من المحافظة	من القسم	من المحافظة	من القسم	الحضر	الريف	
الغردقة	56.0	100	0	0	3.5	0	70.4
القصير	14.1	97.6	6.0	2.4	4.2	4.4	96.5
م. علم	0.9	47.9	17.2	52.1	3.8	3.4	57.3
سفاجا	13.4	95.5	10.9	4.5	4.2	4.6	94.8
ر. غارب	11.8	98.9	2.3	1.1	4.8	3.2	95.5
الشلاتين	3.9	59.4	45.7	40.6	4.2	3.6	99.5
حلايب	0	0	18.0	100	0	3.6	97.0
الجملة	100	94.5	100	3310	3.3	3.5	81.0
	57385		60695				

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر ، سنوات مختلفة، والحسابات للباحث.

أما من إذ نسبة سكان الأسر من جملة السكان على مستوى أقسام المحافظة، فنجد أن نصف عدد السكان تقريبا يتركز في مدينة الغردقة (48.5 %)، وتكاد تتساوى القصير وسفاجا في نسبة سكان الأسر؛ إذ يضمنان معا نحو 30 % ، أى أن 80 % من الظاهرة يتركز في هذه الأقسام الثلاثة، وأما السكان خارج الأسر فنجد أن 86.3 % من هذه الظاهرة يتركز في الغردقة وحدها، ويتوزع الباقي بين بقية الأقسام. وجدير بالذكر أن مدينة الغردقة بقسميها الدهار والسقالة يوجد بها تباين كبير، إذ أن قسم أول الغردقة (السقالة) يتركز به 9650 أسرة بنسبة 30 % مقابل 22470 أسرة بنسبة 70 % لقسم ثان الغردقة (الدهار) ؛ إذ يتركز 90 % من سكان الأسر في المنطقة الأولى مقابل 44.6 % للمنطقة الثانية، مما يدل على أنها المنطقة السياحية بكافة منشأتها وخدماتها، التي تجذب السكان على اختلاف أنشطتهم وجنسياتهم.

6- خصائص الجنسية :

تعد دراسة توزيع السكان حسب الجنسية أحد الموضوعات التي لم تلق إهتماما في حالة دراسة سكان مصر أو أحد أقسامها الإدارية، إذ أن الوزن النسبي للأجانب لا يظهر وبشكل واضح، ولكن في حالة الدول التي تستقبل عمالة وافدة وبشكل واضح كدول الخليج العربية، تصبح دراسة السكان حسب الجنسية وخصائصهم عنصرا أساسيا في الدراسة ، كما أن توزيع السكان حسب الجنسية يعد واحدا من الخصائص الاجتماعية للظاهرة الديموجرافية، وإن اختلفت دوافعها، التي ربما تكون اقتصادية في المقام الأول، وتأتي محافظة البحر الأحمر من بين المحافظات الساحلية التي ترتفع فيها نسبة السكان الأجانب، بسبب الهجرة الدولية الوافدة ؛ وهو مما يدل بوضوح على توافر عوامل الجذب السكاني في المنطقة، التي تتمثل في العمل في الخدمات السياحية والتعدين ونحو ذلك. ومن قراءة (جدول 18) يتضح ما يأتي :

- بلغت نسبة الوافدين 13.3 % مقابل 86.7 % للمصريين . ولا شك أن هذه في تزايد تماشيا مع زيادة الحجم السكاني عامة ، مع تنامي الاهتمام بالنشاط السياحي ونحوه، وتعد هذه النسبة مؤشرا على مدى تميز هذه المحافظة مثل غيرها من محافظات الجذب السياحي في مصر خاصة الساحلية مثل جنوب سيناء ومطروح تحديدا.

- وعلى مستوى الريف والحضر ، نجد أنه لا مجال للمقارنة إذ أن التركيز شبه المطلق واضح في الحضر، وبالتالي فإن صورة توزيع السكان حسب الجنسية تكاد تكون ممثلة في الحضر، إذ خلت أربعة أقسام من الأجانب وهي القصير وسفاجا ورأس غارب والشلاتين، أي أن نسبة الأجانب لم تظهر إلا في مرسى علم وحلايب فقط ، لذا نجد أن أكثر من ثلثي سكان مدينة مرسى علم من الأجانب ونحو الخمسين في الغردقة، وبإضافة مدينة الشلاتين (17.5 %) يبلغ إجمالي هذه المدن الثلاث نحو ثلاثة أرباع الأجانب.

جدول (18) التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية في محافظة البحر الأحمر 2006

القسم	مصري	أجنبي	مصري	أجنبي	مصري	أجنبي	مصري	أجنبي	الإجمالي
الحضر	79.8	20.2	98	2	66	34	96.7	3.3	82.5
الريف	0	0	100	0	97.1	2.9	100	0	97.4
الإجمالي	79.8	20.2	98.1	1.9	75.6	24.4	96.9	3.1	88.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر ، 2006، والحسابات للباحث.

- تكاد تتساوى نسبة الأجانب في القصير وسفاجا ورأس غارب التي ترتبط بأنشطة متنوعة ما بين السياحة والتعدين والنقل ونحوها، في حين تستحوذ مدينة الغردقة على أغلب هؤلاء السكان (84.7 %)، وتتوزع بقية النسبة بين الأقسام الأخرى.

- اختلف ترتيب أقسام المحافظة حسب الحجم السكاني وحسب نسبة السكان الأجانب، فباستثناء الغردقة التي تحتل المرتبة الأولى في هذين المتغيرين، فإن بقية الأقسام اختلفت في ترتيبها من واحد إلى آخر، فالقصير وسفاجا الثانية والثالثة في السكان جاءتا في المرتبتين السادسة والرابعة في نسبة الأجانب. ومما سبق يتضح ما يأتي :

- أن حجم السكان الأجانب يختلف عن الحجم النسبي ، ففي مرسى علم ، إذ تبلغ نسبتهم 34 % ، إلا أن هذه النسبة لا تزيد عن 1593 نسمة ، أما في الغردقة أكبر الأقسام سكانا وثانية المدن في نسبة الأجانب 20.2 % فيبلغ عددهم 32471 نسمة، وهنا يتضح الفارق بين تأثير هذا الحجم عن ذلك، وما يترتب عليه من نتائج ديموجرافية واجتماعية واقتصادية.
- تمثل السياحة عامل الجذب الرئيسي لهذا الحجم السكاني على اختلاف الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها، وإن كان أغلبها من الخدمات.
- إذا كان هذا الحجم من السكان الأجانب في حالة تزايد مستمر، بسبب فرص العمل المتاحة، فكيف يكون هناك بطالة في السكان المصريين ، وفرص العمل متاحة لغيرهم؟
- إذا كان هناك نسبة من السكان الأجانب تعمل في مجال التعدين والمناجم ونحوها، فإن فرصة عمل واحدة في مجال التعدين والمناجم والمحاجر يقوم عليها فرص عمل أخرى في الصناعة والنقل والتجارة والخدمات، والعكس في قطاع الخدمات، الذي لا يترتب عليه أية فرص عمل أخرى .

رابعا : الهجرة

تبين من خلال العرض السابق كيف كانت معدلات النمو السكاني أعلى بكثير من نظيراتها على المتوسط القومي، وأشارت بوضوح إلى دور الزيادة غير الطبيعية ألا وهي الهجرة ، ففي المدة 1986 – 1996 بلغت جملة الزيادة السكانية 66824 نسمة ونسبة الزيادة 7.5 % ، في حين كانت الزيادة الطبيعية 24994 نسمة (جدول 19)؛ أي أن نسبة الزيادة الطبيعية من الزيادة الكلية تقدر

بنحو 37.4 % . ومن ناحية أخرى فإن حجم الهجرة الوافدة إلى المحافظة بلغت نحو 47343 نسمة والنازحة 5464 نسمة ، وبلغ صافى الهجرة نحو 41830 نسمة بنسبة 62.6 %.

جدول (19) النمو السكاني وصافى الهجرة فى محافظة البحر الأحمر
2006 - 1996

القسم	معدل النمو السنوى	الزيادة العددية	الزيادة الطبيعية	صافى الهجرة
الغردقة	9.8	100661	59128	41533
سفاجا	3.0	9173	7886	1287
الشلاتين	4.5	5379	4255	1124
مرسى علم	7.0	3414	2360	1054
القصور	2.6	8285	7246	1039
رأس غارب	1.2	3486	3288	198
حلايب	2.7	520	453	67
الإجمالى	6.1	130918	95257	46303

المصدر : حساب الباحث اعتمادا على : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر، 1996 - 2006.

وبالمقارنة مع المحافظات الصحراوية فى مصر نجد أن هذه المحافظة احتلت المرتبة الأولى فى جذب المهاجرين إليها فى المدة 1986 - 1996 ليصل عدد الوافدين إليها نحو 47343 نسمة ، وأن أكثر من ثلاثة أرباعهم من جنوب الصعيد، خاصة قنا التى وفد منها 65 % بمفردها ؛ إذ أن البواكير الأولى للتعمير وتنمية البحر الأحمر اعتمدت على أبناء محافظة قنا ثم تبعهم ذوهم ، مقابل 9.7 % للدلتا، والقاهرة الكبرى 8 % ، والباقي من محافظات شمال الوادى والقناة (محمد سالم مقلد ، 2006 ، 216 - 220) .

أما فى المدة 1996 - 2006 ، فقد بلغ حجم الزيادة العددية السكانية فيها 130918 نسمة، وبافتراض أن معدل النمو السنوى مساو لم توسط معدل النمو على المستوى القومى (2.04 %) فإن حجم الزيادة الطبيعية السنوية يقدر بنحو 95257 نسمة فى هذه السنوات العشر، ومن ثم فإن صافى حجم الهجرة إلى محافظة البحر الأحمر يقدر بنحو 46303 نسمة (جدول 21)، ويقف وراء هذا

الحجم من المهاجرين عوامل جذب أغلبها بطبيعة الحال عوامل اقتصادية واجتماعية. وعلى مستوى الأقسام نجد أعلى حجم للهجرة في كانت في قسم الغردقة نحو 90 % ، وتوزع الباقي بين أقسام المحافظة.

خامسا : العوامل المؤثرة في التغيرات السكانية :

تتعدد العوامل المؤثرة في التغيرات السكانية وسوف نكتفي بالإشارة إلى أهمها وهي السياحة التي تعد واحدة من القطاعات الاقتصادية القليلة في الاقتصاد العالمي / المحلي ، التي تدر قيمة مضافة وتوظف ملايين من العمال وتجلب عملة صعبة ، وكل ذلك مقابل تكلفة نقل عنها في الأنشطة / الصناعات الأخرى ، كما أن السياحة أحد الأنشطة الإنتاجية الحيوية على المستوى العالمي ، وتعد من صناعات العصر الحديث المؤثرة بشكل مباشر في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول (مدحت جابر ، 2004 : 435). ومنها مصر بما تملكه من مقومات متنوعة ، وقد تطور عدد العاملين بالسياحة في مصر من 82133 إلى 263600 عامل ، وكذا العاملين في مؤسسات الإستضافة من 22636 إلى 116705 عامل فيما بين 1982 - 1996 (ماجدة جمعة، 2005: 1).

وعلى مستوى محافظة البحر الأحمر (جدول 20) فلا يمكن إغفال دور السياحة والتنمية السياحية في التغيرات السكانية ، سواء من خلال تطور الحجم السكاني وزيادته والتباين المكاني للسكان وخصائصهم وتحركاتهم، فقد تطورت طاقة الإيواء السياحي فيما بين 2000 ، 2004 ، إذ نجد أن المراكز السياحية زادت من 150 الى 197 مركزا سياحيا بنسبة زيادة بلغت 31.3 % ، بينما زادت طاقتها من الأسرة من 57478 إلى 72859 سريرا بنسبة زيادة 26.7 % . وبلغت طاقة الأسرة في المراكز السياحية في الأول ضعف الثاني تقريبا والثاني ضعف الثالث تقريبا، وبطبيعة الحال تحتاج هذه المنشآت إلى قوة عاملة وما تتطلبه من خدمات.

جدول (20) المنشآت السياحية في محافظة البحر الأحمر 2004

المنشأة السياحية	العدد	الغرف	الأسرة
المراكز السياحية	197	-	72859
المنتجعات السياحية	75	19328	37757
الفنادق	81	11341	21179

المصدر : إدارة المعلومات والإحصاء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، محافظة البحر الأحمر ، بيانات غير منشورة ، 2005 .

أما على مستوى مدينة الغردقة أكبر مدن المحافظة وأكثرها جذبا للسياحة والعمال ومن ثم السكان، فالجدول (21) يبين خصائص المنشآت السياحية ومنه يتضح الآتى :

- بلغ عدد الفنادق القائمة فى مدينة الغردقة 133 فندقا فى 2002 ، توزعت على ثلاث فترات تعدادية ، تكاد تعادل كل منها الفترات التعدادية .

- فى المدة الأولى (1980 - 1984) بلغ عدد الفنادق فى مدينة الغردقة ثلاثة فنادق فقط ، مما يدل على ضآلة النشاط السياحى وأن المنطقة كانت بعيدة عن دائرة الضوء السياحى ، وبالتالي لم يكن للسياحة فى تلك المدة دور واضح فى التغيرات السكانية فى أكبر المدن فما بالنا بالصغيرة منها.

جدول (21) التطور النسبى لخصائص المنشآت السياحية فى مدينة الغردقة

المدة	الفنادق	الغرف	الأسرة	غرفة / فندق	سرير / غرفة	سرير فندق
1980 - 1984	2.3	3.9	3.9	307	2.1	653
1984 - 1994	34.6	32.7	32.4	182	2.0	361
1994 - 2002	63.2	62.7	63.8	194	1.5	282
الجملة	%	100	100	المتوسط		
	عدد	133	25598	51228	2	385

المصدر: حساب الباحث اعتمادا على بيانات مصدرها: ماجدة محمد أحمد جمعة، 2005 ، صفحات 23،

27 ، 28 .

- وفى المدة الثانية والمقابلة للفترة التعدادية (86 - 96) زادت أعداد الفنادق خمس عشرة مرة، (46 فندقا) ، وهنا يتضح أثر التنمية السياحية ، وفى المدة الأخيرة تضاعفت عدد الفنادق وذلك فى المدة التعدادية الأخيرة (1996 - 2006)، أى أن ما أنشئ فى العشر سنوات الأخيرة يكاد يعادل ضعف ما أقيم فى فترة ما قبل 1996 على طول إمتدادها.

- أما من حيث عدد الغرف فقد بلغ عددها 25598 غرفة توزعت على الفنادق القائمة وبها 51228 سريرا ، و يكاد يكون توزيعها النسبى فى هذه الفترات مساويا لتوزيع الفنادق، ونفس الشيء تقريبا بالنسبة للأسرة. فقد بلغت نسبتها فى المدة الأولى 3.9 % مما هو قائم فى 2002 ، زادت ثمان مرات فى المدة الثانية، لتتضاعف مرة أخرى فى المدة الأخيرة.

- ويلاحظ تناقص المتوسط (معدل الخدمة) من 307 غرفة / فندق ، إلى 182 إلى 194 فندق ، وكذا من 2.1 إلى 1.5 سرير / غرفة. أما متوسط طاقة الفنادق من الأسرة فقد تناقص المتوسط على مستوى المدينة من 653 إلى 282 سرير .

- لما كانت السياحة من الأنشطة التي تجلب العمالة المباشرة وغير المباشرة ، وينطبق هذه على مدينة الغردقة في 2002 ، إذ بلغت جملة العمالة 26577 عامل توزعت بين العمالة المباشرة بنسبة 44.4 % وغير المباشرة 55.6 % ، للعمل في المجالات المختلفة بين المجالات إذ استحوذت القرى السياحية على أكثر من ثلاثة أخماس العمالة وأكثر من الثلث للفنادق والباقي للأنماط الأخرى (جدول 22) .

ويضاف إلى السياحة الخامات المعدنية كأحد العوامل المؤثرة في توزيع السكان في محافظة البحر الأحمر فبالإضافة إلى ما تنتجه المحافظة من 75 % من إنتاج مصر من البترول فهناك العديد من الثروات المعدنية المتنوعة والمواد الأولية من خامات الفلزات الحديدية وغير الحديدية إلى جانب مجموعة الفلزات النقية كالذهب والفضة هذا إلى جانب خامات المعادن اللافلزية وخاصة الصناعات الكيماوية وخامات مواد البناء وخامات الطاقة أضافة إلى خامات مجموعة الأحجار الكريمة، والتي توجد في مناطق متفرقة من المحافظة كالقصور وسفاجا وشمالى الغردقة والسكرى ورأس غارب.

جدول (22) التوزيع النسبي للعمالة في السياحة في مدينة الغردقة 2002

الجملة	العمالة		محال العمل السياحي	
	غير المباشرة	المباشرة		
61.2	61.5	61.2	القرى السياحية	
34.9	34.9	35.0	الفنادق بدرجاتها	
0.6	0.6	0.6	الشقق المفروشة	
0.8	0.8	0.8	بيوت الشباب ونحوها	
2.4	2.4	1.8	مراكز الغطس	
100	100	100	%	الجملة
26577	14764	11813	عدد	

المصدر: حساب الباحث اعتمادا على بيانات مصدرها : ماجدة محمد أحمد جمعة، 2005 ، ص 29 .

وعموما فإن الموارد الطبيعية في المحافظة ويقصد بها تحديدا مصادر الطاقة والمواد الخام المعدنية ، كان لها أثار مباشرة وأخرى غير مباشرة في توزيع السكان، وتتمثل أثارها المباشرة في جذب السكان للقيام بعمليات التعدين مهما

اختلفت عوامل العمران الأخرى إذا كان الإنتاج إقتصادياً، الأمر الذى ينطبق تماماً على منطقة الدراسة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. وإذا كان جذب العمالة فى البداية محدود الأهمية لأن حرفة التعدين لا تتطلب عمالة كثيرة إذا قورنت بالصناعة، لأن الموارد الطبيعية ساعدت على خلق مراكز عمران فى مناطق غير معمورة واسعة. أما الموارد التعدينية غير المتجددة وقابلة النفاذ، ولذا فإن كثيراً ما يأخذ العمران التعدينى الطابع المؤقت مثل مناطق تعدين الذهب فى جنوب الصحراء الشرقية، ومنها جمسة والغردقة ، الأولى بعد نفاذ البترول والثانية بعد أن أوشك بترولها على النفاذ. ولقد أسهمت الثروات المعدنية العديدة والمنتشرة بشكل واضح فى نشأة العديد من مراكز العمران سواء الريفى أم الحضرى ، هذه تلك التى ساهمت بشكل ملحوظ فى التركيز السكانى فى مواضع محددة بما يحتاجه كل خام منها من القوى العاملة ، مما أدى إلى تعمير كثير من مناطق البحر الأحمر التى لم تكن ظروف العيش فيها مشجعة (أبو عيانة ، ط 4 ، 1992 ، 92).

الخاتمة :

تناولت الدراسة التغيرات السكانية فى محافظة البحر الأحمر، وقد كشفت عن هذه التغيرات من خلال ما حدثته من أهداف ، وخلصت إلى ما يلى :

- تأثرت الخصائص السكانية فى البحر الأحمر فى العقود الأخيرة بما شهدته مصر من تغيرات إقتصادية وإجتماعية وسياسية متأثرة فى ذلك بنظيراتها على المستوى العالمى.
- بلغ معدل النمو السكانى السنوى ثلاثة أمثال نظيره على المستوى القومى، وجاءت مدينة الغردقة بأعلى معدل للنمو السكانى، وتأثرت المحافظة فى ذلك بالهجرة الوافدة إليها سواء أكانت محلية أم دولية، ويؤكد ذلك عدد مرات تضاعف الحجم السكانى للمحافظة ككل أو لكل قسم من أقسامها (الغردقة 17.5 مرة والقصير 1.6 مرة).
- زادت نسبة سكان البحر الأحمر من سكان من 0.17 % فى 1976 إلى 0.4 % فى 2006 ، واستحوذت المدن على أغلب سكان المحافظة 95.6 % والريف على 4.4 % ، مما يسبغ عليها الطابع الحضرى ، وأن نسبة التغير فى سكان الحضر 568.7 % مقابل 182.7 % للريف.
- استأثر قسم الغردقة على أكثر من نصف سكان المحافظة، والأقسام الستة الأخرى بأقل من النصف كدليل واضح على الهيمنة الحضرية للمدينة الأولى (الغردقة).

- تباينت نسبة النوع في محافظة البحر الأحمر مقارنة بمصر ، إذ بلغت 133.3 ذكر لكل 100 أنثى في 1996 ، وإن هبطت الى 124 ذكر لكل 100 أنثى في 2006 ، ويقف وراء ذلك الهجرة الوافدة من الذكور غالبا، وإن اختلفت النسبة من صغار إلى متوسطى السن إلى كبار السن وفي الريف والحضر .
- أوضحت الدراسة تباين توزيع السكان حسب فئات العريضة، إذ بلغت نسبة متوسطى السن 70.5 % مما انعكس على انخفاض معدل الإعالة إلى نحو 42 % في 2006.
- كشفت الدراسة عن زيادة حجم قوة العمل الفعلية عشر مرات في ثلاثين عاما، وأن معدل نمو قوة العمل أعلى من نظيره بالنسبة للسكان، وبلغت المشتغلين 95.5 % من حجم قوة العمل، وإستحوذت الأنشطة الثانوية على أكبر نسبة من السكان ذوى النشاط الإقتصادى، بعد أن كانت فى أنشطة التعدين يوما ما أصبحت فى الخدمات.
- تبين من أندراسة إنخفاض نسبة الأمية ، ليس بسبب تحسن الخدمات التعليمية وإنما بسبب الهجرات الوافدة التى تتنقى المتعلمين غالبا، وارتفعت نسبة الأمية فى الأقسام الجنوبية والعكس فى الأقسام الشمالية.
- أوضحت الدراسة أن نسبة السكان الأجانب بلغت نحو 14 % والسبب فى ذلك فرص العمل التى تتاح لهم رغم وجود بطالة.
- كشفت الدراسة عن أن السياحة تمثل العامل الرئيس فى التغيرات السكانية لقدرتها على جذب أعداد كبيرة من العمال ومن بعدهم ذويهم ، وأن هناك علاقة طردية بين زيادة كل من المنشآت السياحية والسكان.
- أثرت الهجرة بوضوح فى التغيرات السكانية فى المحافظة سواء من محافظات الوادى أو الدلتا أو القاهرة الكبرى أو حتى من خارج الوطن.
- وأخيرا كشفت الدراسة عن أن هناك تحول فى القاعدة الإقتصادية للمدن للإعتماد على السياحة والخدمات بعد تضاول أهمية الأنشطة الأخرى.

المراجع :

- 1- احمد زايد عبد الله ، المخاطر الجيومورفولوجية بمراكز العمران على ساحل البحر الأحمر في مصر ، ماجستير ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، 2006 .
- 2- أحمد محمد عبد العال ، دور المدن المصرية غير المليونية في عملية التحضر ، مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، العدد الخامس ، أبريل ، شبين الكوم ، 1991 .
- 3- جمال حمدان ، شخصية مصر ، ج3 ، عالم الكتب ، القاهرة 1984 .
- 4- عبد الله عبد السلام أبو العينين ، التغيرات السكانية ومشكلات النمو السكاني في سلطنة عمان ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد 48 ، الجزء الثاني ، السنة 38 ، القاهرة 2006 .
- 5- علاء سيد محمود عبد الله ، خريطة توزيع السكان في إقليم القصيم بالمملكة العربية السعودية ، إصدارات مجلة كلية الآداب ، جامعة الأسكندرية ، الإصدار العاشرة ، الأسكندرية ، 2002 .
- 6- فايز محمد العيسوي ، الخصائص الديموجرافية لسكان مصر بين التمدن والإرتقاء ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد 48 ، الجزء الأول ، السنة 38 ، القاهرة 2006 .
- 7- فتحى عبد الحميد بلال ، من خريطة السكان في مصر ، حوليات آداب عين شمس ، المجلد 30 ، أكتوبر - ديسمبر ، القاهرة ، 2002 .
- 8- فتحى محمد أبو عيانه ، جغرافية السكان وأسس وتطبيقات ، ط 4 ، دار المعرفة ، الاسكندرية ، 1992 .
- 9- ماجد عثمان وآخرون ، السكان وقوة العمل في مصر ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2005 .
- 10- ماجدة محمد أحمد جمعة ، التنمية السياحية بمدينة الغردقة ، سلسلة بحوث جغرافية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد العاشر ، القاهرة ، 2005 .
- 11- محمد سالم مقلد ، اتجاهات النمو السكاني بالمحافظات الصحراوية المصرية ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد 48 ، الجزء الثاني ، السنة 38 ، القاهرة 2006 .
- 12- محمد مدحت جابر ، الجغرافية البشرية ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2004 .
- 13- Bradsall, S., Analysis of population Age Balance, Professional Geography, No.32, 1980.
- 14- Fatma, H.E., Family planning Differentials by governorate in Egypt, C.D.C. Mon. 20, 1991.
- 15- Judith, E.J., Population Growth , University of Denver, California, 1996.

مصادر البيانات :

- 1- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ، محافظة البحر الأحمر، النتائج التفصيلية ، 1976.
- 2- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، محافظة البحر الأحمر، النتائج التفصيلية ، 1986.
- 3- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، محافظة البحر الأحمر، النتائج التفصيلية ، 1996 .
- 4- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، محافظة البحر الأحمر، النتائج التفصيلية ، 1986 .
- 5- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، محافظة البحر الأحمر، النتائج الأولية ، 2006 .
- 6- إدارة المعلومات والإحصاء ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، محافظة البحر الأحمر ، بيانات غير منشورة ، 2005 .

